

مشكلة لاجئي الروهينغا والدور الأممي خلالها (1991 – 1997)

ماهر جاسب حاتم الفهد

كلية الإمام الكاظم (ع)-بغداد-العراق

(تاريخ القبول بالنشر: 10 كانون الثاني، 2021)

الخلاصة

تتم هذه الدراسة بموضوع (مشكلة لاجئي الروهينغا والدور الأممي خلالها " 1991 – 1997)، ففي هذه المدة نرح ما يُقارب (250.000 – 268.000) لاجئي روهميني إلى بنغلادش، بسبب سياسة الظلم والتعسف البورمية تجاه هذه الأقلية، وقسمت هذه المشكلة إلى مرحلتين، بدأت الأولى في خلال (1991 – 1992)، وكانت على شكل موجات بشرية هاربة من أركان البورمية إلى بنغلادش، واستقبلتهم الحكومة البنغلادشية برحابة، إلا أنه بسبب تزايد أعدادهم مع ضعف إمكانيات بنغلادش، بدأت تظهر المشكلة في الأفق، وعانت منها ميانمار (ميانمار) وبنغلادش والروهينغا أنفسهم، فميانمار لم ترحب بهم، وبنغلادش تعاني من وجودهم، والروهينغا هم من يعانون، وبعد المناشدة البنغلادشية، تحركت الأمم المتحدة من خلال المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وتوسطت بين الحكومتين، ونجحت في التوصل لاتفاقية (اتفاقية السلامة والعودة الطوعية) في 28 نيسان 1992، لكنها توقفت مع وصول أول وجبة من اللاجئين إلى بلادهم، بسبب سوء تفاهم بين حكومة ميانمار والمفوضية. وبعد مفاوضات بين ميانمار وبنغلادش والمفوضية، فُعلت اتفاقية السلامة مُجدداً، وبدأت المرحلة الثانية في 1 شباط 1993، وعاد اغلبهم خلال (1993 – 1995)، وسجل عام 1996 تباطؤ كبير في عودة اللاجئين، الذين وصلتهم أخبار عن سوء سياسة حكومة ميانمار تجاه العائدين منهم، فعانوا من الويلات والجرائم التي ارتكبت ضدهم، وبالرغم من تشجيع المفوضية العليا وإجبار بنغلادش للاجئين بالعودة إلا أنهم رفضوا ذلك الأمر، وفضلوا البقاء في مخيمات اللاجئين في بنغلادش، التي لم تكن مناسبة، وبعد ذلك، أعلنت المفوضية العليا عن تعليق عودة اللاجئين إلى ميانمار حتى آذار 1997، وبذلك، انتهت المرحلة الثانية من عملية إعادة اللاجئين .

الكلمات المفتاحية :- الروهينغا، ميانمار، بنغلادش، المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، الأمم المتحدة .

المقدمة

صوتها لمنظمة الأمم المتحدة والجمعيات والاتحادات التابعة والداعمة لتوجهاتها الإنسانية .

3- توضيح هذه المشكلة، لمنع تكرار حدوثها سواء في ميانمار أو دول أخرى في العالم، للحفاظ على التنوع الثقافي والاجتماعي والديني في كل المجتمعات.

أما بالنسبة لأهمية الدراسة، فهي دعوة لإيقاف ومنع اضطهاد أي أقلية دينية أو ثقافية أو اجتماعية، وحث كل المنظمات والدول على إثارة روح التسامح الديني والتعايش السلمي ونبذ سياسة التطرف، التي تتخذها العديد من الأنظمة والحكومات منهجاً للحفاظ على تماسكها بزمam السلطة والحكم، بحجة الحفاظ على الدين أو المذاهب أو

تشكل الإطار العام للدراسة من مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة، وضحت في المقدمة أسباب اختيار الموضوع، التي من أهمها:-

1- إن الدراسة ذات بُعد إنساني، إذ تناولت قضية إنسانية عانت - ومازالت تعاني - منها أقلية تعيش تحت وطأة نظام حكم متطرف .

2- إن الدراسة تخص معاناة أقلية مسلمة مضطهدة، تكافح من أجل الحفاظ على هويتها الدينية والثقافية في ظل مجتمع منغلق دينياً وذي ثقافة بوذية محضة، فالوازع الإنساني والديني يدفعنا لتوضيح شيء عن هذه الأقلية المناضلة، ومحاولة إيصال

المجتمعات المضيفة، لكن لا ينبغي بأي حال من الأحوال إلقاء اللوم على أولئك الذين أجبروا على اللجوء والنزوح والهجرة القسرية . وطبقًا لاتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، تم تعريف اللاجئ بأنه ((شخص خارج وطنه أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصرية، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية))، وبحسب الاتفاقية الدولية ينتمي إلى مصطلح (اللاجئ) كل شخص هرب من بلده الأم بسبب الحروب والنزاعات والعنف أو غيرها من الظروف، وبتبجتها يطلب الشخص الحماية الدولية . (فؤاد قازان، 2019) .

أولاً :- الهجرة القسرية والهجرة الطوعية :-

لا تُعد الهجرة القسرية مفهومًا قانونيًا، ويصف هذا المصطلح رحيل الشخص بشكل قسري من منزله أو وطنه، ويمكن أن تشمل الأمثلة على هذا النوع من الإكراه الكوارث البيئية والطبيعية، والكوارث الكيميائية أو النووية، والمجاعة، والاتجار، والحرب، والنزاع المسلح، والاضطرابات الخطيرة للنظام العام أو العجز أو عدم رغبة الدولة في حماية حقوق مواطنيها. من جهة أخرى، تصف الهجرة الطوعية انتقال الناس بمحض إرادتهم، لكن، بينما أصبح انتقال البشر أكثر عالمية وتواترًا، أصبح التمييز التقليدي بين الهجرة القسرية والطوعية أقل وضوحًا. وهذا يؤدي إلى حجة مقنعة على نحو متزايد لمعالجة حقوق اللاجئين والمهاجرين بطريقة شاملة بغض النظر عن دوافعهم لترك دولتهم الأصلية أو وضعهم القانوني. وفي الوقت عينه، من المهم أن نعترف بالفروقات المهمة بين اللاجئين - الذين لا يستطيعون العودة إلى موطنهم الأصلي حتى لو كانوا يريدون ذلك، ونتيجة لذلك، هم يستحقون حماية خاصة بموجب القانون الدولي - إضافة إلى المهاجرين. يحمي القانون الدولي لحقوق الإنسان المهاجرين، وتستمد هذه الحماية من كرامتهم الأساسية كبشر، كما يتوافق تعزيز حقوق الإنسان للمهاجرين مع دعم الإطار الحالي لحماية اللاجئين . (منظمة العمل الدولية، 2017) .

الخصوصية الاجتماعية أو الثقافية وغيرها، والعمل على إشاعة روح الحوار والتفاهم وليس العنف والتعصب .

واتبعت الدراسة منهج البحث التاريخي (الكرونولوجي) في تتبع مشكلة لاجئي الروهينغا، وتزامن معه المنهج التحليلي (الفلسفي) لتفسير بعض الأحداث التاريخية والسياسية المصاحبة للمشكلة .

وتتجلى مشكلة الدراسة، في معرفة أسباب اضطهاد مسلمي الروهينغا، التي تشارك فيها قادة الجيش مع دعاة الدين البوذيين، ومعرفة الطرق والوسائل التي من الممكن إن تمنع تجدد معاناتهم، ودعوة الأمم المتحدة على أن تأخذ دورها الحقيقي في وأد مثل هذه الممارسات، وحث الدول على السيطرة عليها ومنعها حال حدوثها .

وتفتقر الدراسة تساؤلات عدة منها: هل كان لتدخل منظمة الأمم المتحدة دورًا في إنهاء المشكلة والسيطرة عليها؟ وهل أخذت الأمم المتحدة دورها اللازم لمعالجة المشكلة؟ أم كان دورًا خجولًا ودون مستوى المشكلة ؟

أما المباحث، فتتناول المبحث الأول موضوع (إطار مفاهيمي / اللاجئين والمهاجرون والفرق بينهما دوليًا)، أما المبحث الثاني فجاء ك(مدخل تاريخي عن مسلمي الروهينغا في أراكان حتى عام 1991)، واهتم المبحث الثالث بموضوع (سياسة حكومة ميانمار تجاه الروهينغا والموقف الاممي منها خلال (1991 - 1994))، وخصص المبحث الرابع ل (عودة لاجئي الروهينغا وسياسة حكومة ميانمار تجاههم خلال (1994 - 1997))، وكانت الخاتمة تتويجًا لما توصلت له الدراسة من استنتاجات .

المبحث الأول :- إطار مفاهيمي / اللاجئين

والمهاجرون والفرق بينهما دوليًا .

نتيجة للصراعات المسلحة والنزاعات، أجبر ملايين الناس عبر التاريخ على مغادرة منازلهم وممتلكاتهم، في محاولة للهروب من العنف والاضطهاد وبحثًا عن مستقبل آمن، وقد أدى هذا الأمر إلى تداعيات اجتماعية واقتصادية غير متوقعة على

ثانيًا :- تعريف اللاجئ والمهاجرين :-

وهؤلاء هم الأشخاص الذين قد يحمل حرمانهم من اللجوء وعواقب مميّزة (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2016).

وبعد تقديم هذه التعريفات، يتساءل الكثير هل يمكن عد " اللاجئون " مهاجرين قسرًا ؟ في بعض الأحيان، يستخدم بعض علماء الاجتماع وغيرهم مصطلح " الهجرة القسرية "، كمصطلح عام ومفتوح، يشمل أنواعًا عديدة من النزوح والتحرّكات غير الطوعية، عبر الحدود الدولية وداخل البلدان على حد سواء، ويُستخدم المصطلح مثلًا للإشارة إلى الأشخاص الذين نزحوا جراء الكوارث البيئية أو الصراعات أو المجاعة أو المشاريع الإنمائية الواسعة النطاق . ولا تُعد الهجرة القسرية مفهومًا قانونيًا، وليس لها تعريف مُحدد ومقبول عالميًا، تمامًا كمفهوم (الهجرة)، وهي تشمل مجموعة واسعة من الظواهر . أما مصطلح (لاجئ)، فمعروف بوضوح في القوانين الدولية والإقليمية للاجئين، وقد وافقت الدول على مجموعة من الالتزامات القانونية المحددة والخاصة تجاه اللاجئين، فالإشارة إلى اللاجئين بوصفهم (مهاجرين قسرًا) يحوّل الانتباه عن الاحتياجات المحددة للاجئين، وعن الالتزامات القانونية التي اتفق المجتمع الدولي عليها، لمعالجة هذه الاحتياجات، ولمنع الالتباس، تتجنب المفوضية استخدام مصطلح " الهجرة القسرية "، للإشارة إلى تحركات اللاجئين وأشكال أخرى من النزوح . (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2016).

وبما إن المفوضية قد منعت الالتباس بين الهجرة القسرية واللاجئين، بات واضحًا رسميًا وقانونيًا ودوليًا أن مسلمي الروهينغا يصنفون كلاجئين، طبقًا لما جاء في تعريف اللاجئين الوارد في اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين. وإن كان حسب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغير ذلك من المعاهدات الدولية والإقليمية المهمة، بأن جميع الأشخاص، بما في ذلك المهاجرين واللاجئين، يتمتعون بالحقوق الإنسانية.

اللاجئون هم أشخاص خارج دولتهم الأصلية ويطلبون الحماية الدولية لأسباب الخشية من الاضطهاد، على أساس العرق أو الدين أو الجنسية أو الرأي السياسي أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب الصراع والعنف المعمم، أو ظروف أخرى أخلت بشكل خطير بالنظام العام مما أجبرهم على الفرار. ويرد تعريف اللاجئ في اتفاقية عام 1951 وصكوك اللاجئين الإقليمية، وكذلك النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتحدد اتفاقية اللاجئين حقوق اللاجئين ومسؤوليات الدول. ويكون الشخص طالب لجوء حتى يتم تحديده على أنه لاجئ وفقًا للقانون الوطني والدولي. وتسمى هذه العملية تحديد وضع اللاجئ، وتنفذ من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أو الدول . أما المهاجرون، فلا يوجد تعريف قانوني رسمي للمهاجرين الدوليين، ويتفق معظم الخبراء على أن المهاجر الدولي هو الشخص الذي يغير دولة الإقامة المعتادة، بغض النظر عن سبب الهجرة أو وضعه القانوني، عموماً، يتم التمييز بين الهجرة على المدى القصير أو المؤقتة، التي تغطي الانتقال لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر و 12 شهرًا، والهجرة على المدى الطويل أو الدائمة، في إشارة إلى تغيير دولة الإقامة لمدة سنة واحدة أو أكثر . (منظمة العمل الدولية، 2017).

وهناك سمات فريدة للاجئين، فالقانون الدولي يُحدد اللاجئين بشكل خاص ويحميهم، واللاجئون هم أشخاص يعيشون خارج بلدانهم الأصلية؛ بسبب الخوف من التعرض للاضطهاد أو الصراع أو العنف أو ظروف أخرى مخلة بالأمن العام بشكل خطير، ويحتاجون نتيجة لذلك للحماية الدولية، وغالبًا ما يعيشون في ظروف خطيرة لا تُحتمل، تدفعهم لعبور الحدود الوطنية بحثًا عن الأمان في البلدان المجاورة، فيُعترف بهم دوليًا " كلاجئين "، ويحصلون على المساعدة من الدول ومن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات ذات الصلة، ويُعترف بهم بشكل خاص؛ لأن عودتهم إلى الوطن تُشكل خطرًا كبيرًا عليهم، وهم يحتاجون بالتالي لملاذ في مكان آخر،

المبحث الثاني :- مدخل تاريخي عن مسلمي الروهينغا في أراكان حتى عام 1991 .

تقع جمهورية اتحاد ميانمار (بورما) في جنوب شرقي آسيا، ويحدها من الجنوب خليج البنغال وبحر أندامان، ومن الشمال الشرقي الصين، ومن الشرق لاوس، وتحدها تايلاند من الجنوب الشرقي، ومن الغرب تُحاذيها بنغلادش، وتقف حدودها في الشمال الغربي عند حدود الهند، وتُعد مدينة رانجون عاصمة البلد، والبورمية هي لغتها الرسمية، ويعتق معظم سكانها البوذية، الذين قُدر عددهم في عام 2018 بـ (6058450) نسمة، بما فيهم أقلية الروهينغا، وتُقدر مساحتها بنحو (676,578) كم²، وهي مُقسمة إلى سبع مناطق وسبع ولايات، ومعظم السكان يقطنون العاصمة رانجون، ومن الناحية العرقية، ميانمار تتكون من ثمانية أعراق رئيسية تُسمى " الأعراف العرقية الوطنية الكبرى، وهي (البورمان، المون، الكارين، الكارين، الشان، الكاشين، الشين، الراخين)، ويتفرع منها نحو (135) عرقًا آخر، فالشين لديهم (53) فرعًا، والشان (33) فرعًا، والكاشين موزعين إلى (12) فرعًا، وينقسم الكارين إلى (11) فرعًا، ويمتلك البورميون (9) فروع، وللكارين العدد نفسه، وينقسم الراخين إلى (7) فروع، واقلهم المون، الذين لديهم فرع واحد، واغلب سكان ميانمار هم من عرقية البورمان، الذين يشكلون (68%) من تعداد السكان، وجميع هذه الاعراق معترف بها رسميًا من الحكومة، إلا الروهينغا، فهي غير مُدرجة، بسبب كره النظام الحاكم لها، الذي تجاهل الحقائق التاريخية والسياسية، وتعامل مع الروهينغا على أساس ديني فقط، واعتبر الاسلام خطراً عليهم (Yusuf, 2018)، ولم يعترف رسميًا بمصطلح " الروهينغا "، على اعتبارهم مهاجرين بنغاليين، دخلوا ميانمار أثناء وبعد الحقبة الاستعمارية البريطانية (1824 – 1948) (Initiatives, 2015) .

أما من ناحية الأساس الديني في ميانمار، فيشكل البوذيين (89%) من مجمل السكان، ويشغل المسيحيون (4%) (المعمدان 3%، والكاثوليك الرومان 1%) من تعداد

السكان، ويشاركهم المسلمون بالنسبة ذاتها، ويشكل الروحانيون (1%)، وهناك (2%) إما ملحدون أو بدون ديانة، وتوجد في البلاد أكثر من (200) لغة ولهجة مستعملة من بعض الأقليات العرقية (Mohajan, 2018). أما بالنسبة للاقتصاد، ميانمار مصدر مهم للرز في آسيا، لكنها في المرحلة الحالية (2018 – 2019)، تُعد من البلدان الأقل نموًا في العالم، فأكثر من (32%) من سكانها يعيشون تحت خط الفقر، بالرغم من وفرة مواردها الطبيعية، بما فيها النفط الخام والقصدير والرصاص والفحم والطاقة الكهرومائية والخشب (Mohajan, 2018) .

وفي غرب ميانمار، تقع ولاية راخين (أراكان قديمًا)، التي تحدها بنغلادش من الشمال الغربي، وخليج البنغال من الغرب، ومن الشرق تفصلها سلسلة جبلية عن بقية مناطق ميانمار (Lowenstein, 2015)، وتبلغ مساحتها (14,200) ميلًا مربعًا، وعدد سكانها (3,200,000) نسمة، وأكبر مجموعة عرقية تسكنها هي الراخين، التي تُدين ببوذية الثيرافادا، ويتقاسمهم العيش فيها الروهينغا المسلمة (Martin and Other's, 2017)، بالرغم من أن الكثير من السجلات والأدلة التاريخية تؤكد إنها كانت ارض هندوسية وتابعة للهند، ومرتبطة بالبنغال (بنغلادش الآن) ثقافيًا ودينيًا أكثر من ارتباطها بممالك وسط ميانمار، وبعد دخول الإسلام لأراكان في القرن الثامن الميلادي عن طريق البحارة والتجار العرب والفرس، الذين استقروا وتفاعلوا بمرور الزمن مع أقراهم المسلمين من المغول والأتراك والهنود، تشكلت من هذه التعددية الاجتماعية في أراكان جماعة من المسلمين تُعرف بـ " مسلمو أراكان "، الذين ارتفع شأنهم بمرور الزمن، وكان تأثيرهم واضح خلال حقبة مملكة مراوك يو (1430 – 1784)، التي تعاون ملوكها مع مملكة البنغال الاسلامية، وتأثروا بهم، ومن ألوان التأثير الإسلامي على ملوك مراوك يو أنهم استخدموا بعض الأسماء والألقاب والعملات المعدنية الإسلامية المستخدمة في مملكة البنغال الاسلامية، وعاش البوذيون والمسلمون بسلام ووثام في أراكان في ظل مراوك يو (Islam, 2018) . ومن الجدير ذكره، أن البوذيين في

السيطرة عليها، جلبت بعض الهنود (المسلمين) لمساعدتها في الإدارة والعمل (Yusuf, 2018)، ثم احتلت أجزاء أخرى من ميانمار خلال الحرب الانجلو - بورمية الثانية في عام 1852، ثم اردفتها باحتلال ما تبقى من مناطق ميانمار في الحرب الانجلو - بورمية الثالثة في عام 1886، وألحقت ميانمار إدارياً بالحكومة البريطانية في الهند، وبالتحديد تحت إدارة البنغال، وبقيت هذه الادارة حتى عام 1937، عندما انفصلت ميانمار عن حكومة الهند البريطانية . وبعد قيام الحرب العالمية الثانية في عام 1939، وقف الروهينغا (مسلمو أراكان) وإقراهم اللاجئين في شيتاغونغ إلى جانب بريطانيا، الأمر الذي تسبب في استياء كبير لرجال الدين البوذيين، الذين شحنوا الشعب البورمي ضدهم Islam, (2018).

كانت الروهينغا ضحية لأحداث الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945)، فبعد الانهيار البريطاني في أراكان في آذار - نيسان 1942، تقدمت قطعات جيش الاستقلال البورمي المتحالف مع اليابانيين، واحرزت تقدماً كبيراً، وهاجم عناصرها بمعية السكان البوذيين قرى المسلمين الروهنغيين، فطُرد وقتل الكثير من سكان منبيا ومبيون وبوكتاو وغيرها من المناطق الإسلامية، وعلى اثر ذلك، هرب نحو (20,000) روهينغي إلى شمالي أراكان، وبعضهم وصل إلى الهند، وانتقاماً لهذه الجرائم، شن الروهنغيون أعمالاً ماثلة، فهجروا البوذيين من مونغداو وبوثيرداونغ، وأجبروهم على الهروب نحو جنوب أراكان، وبذلك قُسمت أراكان إبان (1942 - 1945) إلى منطقتين، الأولى جنوبي أراكان وتقع تحت سيطرة اليابانيين ويسكنها اغلبية بوذية، والثانية شمالي أراكان ويقطنها الروهنغيون وتخضع للسيطرة البريطانية (Leider, 2018).

تجلى هذا التقسيم بصورة أكثر، بعد ان هيات بريطانيا حملتها لاستعادة ميانمار، فشكلت بريطانيا ما يُسمى بالقوة الخامسة (V Force)، ووظفت فيها العديد من الروهنغيين، للاستطلاع وجمع المعلومات الاستخباراتية ضد

أراكان يُعرفون باسم " الماغ"، أما المسلمون، فيطلق عليهم " الروهينغا"، وهو الاسم التاريخي لمسلمي أراكان، الذي اشتق من كلمة " روهانج" الاسم القديم لمملكة أراكان (مملكة مراوك يو)، وبمرور الزمن صار المسلمين المقيمين في أراكان قديماً يُعرفون باسم " الروهينغا"، بغض النظر عن اصولهم كانت عربية أو تركية أو مغولية أو فارسية أو هندية، وهذه التعددية الاجتماعية في أراكان، أُطلقت عليها اسماء اخرى منها " مسلمو أراكان" و " ياكينغ - كالا" (Islam, 2018).

استمر تدفق المسلمين لأراكان من الهند والبنغال خلال القرنين الخامس عشر والسابع عشر، الأمر الذي زاد من الوجود الإسلامي في أراكان، ثم تصاعد أكثر بعد عمليات الاختطاف التي قام بها البوذيين (الماغ) وتجار الرقيق البرتغاليون لأعداد كبيرة من البنغاليين (المسلمين)، للعمل في وادي كالادان، ثم تبرعوا بهم كعبيد في بعض المعابد والأديرة، بما فيها المقام المقدس المها - موني، وبالتالي فإن هذا التنوع الإسلامي هو من شكل اساس الروهينغا في أراكان (Islam, 2018). ومن الواضح كان تأسيس مملكة مراوك يو في القرن الخامس عشر والمتأثرة بالاسلام والملوك المسلمين نقطة تحول مهمة في دخول موجات من المسلمين لأراكان .

وفي ظل هذا الزخم الإسلامي في أراكان، غزا الملك البوذي بودابايا (Bodawpaya) مملكة مراوك يو (أراكان) في عام 1784، وضمها لمملكته (مملكة أفا) البوذية، وهرب المسلمون إلى منطقة كوكس بازار (سُميت على اسم الملازم البريطاني كوكس الذي ارسل لتنظيم اللاجئين وأغاثتهم) الواقعة جنوب شيتاغونغ البنغالية، التي تعد جزءاً من الهند البريطانية، ومنها انطلقت هجمات المسلمين الروهينغا على قوات الملك بودابايا، التي تعقبتهم إلى داخل الأراضي البريطانية، وتوترت العلاقة بين الملك بودابايا والقوات البريطانية، ووصلت إلى حد المناوشات، واستمرت بينهما لغاية عام 1824، عندما غزت القوات البريطانية أراكان (Watch, 2000)، وقيام الحرب الانجلو - بورمية الأولى (1824 - 1826)، التي انتصرت فيها بريطانيا، وبعد

وافق في اوائل أيار 1961 على تشكيل منطقة خاصة تُسمى " إدارة حدود مايو " (Mayu Frontier Administration)، التي تضم كل من مونغداو وبوثيدوانغ وبعض أجزاء راثيرداونغ، واغلب سكانها من الروهينغا، وأديرت بشكل منفصل عن الغالبية البوذية في أراكان، وأكد سكان ادارة مايو على ان الروهينغا لديهم هوية عرقية وسياسية، وبصورة عامة كانت أراكان تتمتع بالحكم الذاتي في ظل اتحاد ميانمار في عهد الرئيس يو نو، بل أن بعض المسلمين كانوا اعضاء في البرلمان البورمي، واختير السياسي الروهينغي المسلم سلطان محمود وزيراً للصحة خلال (1960 – 1962)، لكن مقابل هذه الحقوق، سلمت آخر دفعة من المجاهدين نفسها إلى الحكومة البورمية خلال شهري تموز وتشيرين الثاني 1961، وبهذا الاتفاق، عاد الاستقرار السياسي لأراكان (Leider, 2018; Islam, 2018) .

لكن ظروف الروهينغا لم تستمر طويلاً، فقد تغيرت في عام 1962، بعد الانقلاب العسكري الذي نفذته الجنرال ني وين (Ne Win) في 2 آذار 1962 (Leider, 2018)، فتوقفت الإصلاحات في البلاد، وصار يُطلق على الروهينغا اسم " الأجنبي "، واستهدفهم النظام العسكري بشكل منهجي وعدّ " هوية الروهينغا " تهديداً سياسياً للبلاد، وفرض سياسات عدة لهلاك الروهينغا، في الوقت الذي شن فيه عمليات عسكرية ضد بعض الأقليات الاخرى مثل الكارين والكاشين (Islam, 2018)، وبعد سنتين من انقلابه، ألغى الجنرال ني وين إدارة حدود مايو، وألحقها في منطقة اكياب (سيتوي حالياً) (Leider, 2018) .

ومن الناحية الخارجية، سارت الحكومة بسياسة تشبه العزلة الدولية، فلم تنضم للكونغولث البريطاني، وابتعدت الأجنبي عنها، لتخفيف الضغط الدولي بسبب انتهاكها لحقوق الانسان، أما داخلياً، فالجنرال ني وين طبق سياسة عنصرية عدائية ضد الأقليات العرقية، ورفض النظام الاتحادي وفرض النظام الوحدوي، واعتقل رموز الحكومة السابقة وزعماء العرقيات في ميانمار، وبدأ النظام يُجذر الشعب من الأجنبي

اليابانيين، الامر الذي كرس سياسة الصدام والخلاف بين البوذيين والروهينغا (Yusuf, 2018)، اللذين بقيا يتنازعا حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام 1945، التي عمقت سياسة التجزئة في أراكان، وانعدمت الثقة بين الطرفين، وصارت المنطقة مُقسمة عرقياً إلى قسمين، الاول بوذي في الجنوب والثاني مسلم في الشمال، وبسبب مساندة الروهينغا لبريطانيا خلال الحرب، أبعدها البوذيون عن مفاوضات الاستقلال، وعن تفاصيل معاهدة الاتحاد الموقعة مع بريطانيا في عام 1947 (Islam, 2018) .

ونتيجة لهذا الموقف، شكل بعض الروهنغيين في عام 1947 حركة تُدعى " حركة المجاهدين " بالتزامن مع تقسيم شبه القارة الهندية إلى قسمين، وفتحوا الزعيم الباكستاني مُجّد علي جناح على مسألة انضمامهم إلى دولة باكستان، إلا ان مُجّد علي لم يكن يدعم هذا المشروع، بعد ان تناقش في الامر مع الزعيم البورمي اونغ سان، الذي طمأن مُجّد علي جناح على ان المسلمين في أراكان سيكونون محميين في ظل دولة ميانمار الجديدة (Yusuf, 2018) .

وبالفعل، بعد أن استقلت ميانمار في عام 1948، واصبحت أراكان جزءاً منها، وتسلم يو نو رئاستها، تعاملت الحكومة البورمية مع الروهينغا في بداية الامر كباقي المجموعات العرقية، واعتبرتهم مواطنين بورميين على الرغم من عدم الاعتراف بهم رسمياً كمجموعة عرقية، وبعد مدة قصيرة، طالب الروهينغا الحكومة البورمية على اهمية الاعتراف بهويتهم رسمياً، إلا أن الحكومة لم تستجب لمطلبهم، الامر الذي دفع بعض انصار حركة المجاهدين إلى شن هجمات على بعض المواقع العسكرية البورمية، فردت الحكومة عليها في عام 1954 بإطلاق عملية عسكرية اسمها " عملية الرياح الموسمية "، وهزمتهم وفرقتهم (Islam, 2018) .

وبالرغم من الهزيمة العسكرية، إلا ان حركة المجاهدين حققت نتائج مهمة على الصعيد السياسي، فأول مرة رئيس الوزراء البورمي يو نو يُصرح " أن شعب الروهينغا مجموعة عرقية اصلية والحقوق التي حُرّموا منها سَتُعاد إلى حد ما "، ثم

سُميت بهذا الاسم؛ لأن الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية في البلاد وصلت ذروتها في 8 آب 1988، ولم تتوان الحكومة في قتل الآلاف من المتظاهرين، وفرضت الاحكام العرفية، وبسبب هذه الظروف، قبض ما يُسمى بـ " مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام " (The State Law and Order Restoration Council) وهو مجلس مؤقت على السلطة، وبسبب الضغطين المحلي والدولي، وافق المجلس في عام 1989 على السماح بتشكيل الاحزاب السياسية، وإجراء انتخابات ديمقراطية مُتعددة الأحزاب، وبالفعل، أُجريت الانتخابات في عام 1990، وفازت بها الرابطة الوطنية للديمقراطية بانتصار ساحق، وهي من الاحزاب المعارضة لتسلط الجيش وتدخله في الحياة السياسية، وهو ما دفع المجلس (المدعوم من الجيش) إلى رفض تسليم السلطة للرابطة الوطنية، وألغى نتائج الانتخابات رسميًا، وسجن قادة الرابطة الوطنية، وفرض القوانين القمعية على الروهينغا، واستمر في إدارة البلد (Lowenstein, 2015).

وبعد ذلك، كثفت القوات المسلحة من وجودها العسكري في شمال غربي أركان، وسخرت الروهينغيين لبناء الطرق، وبدأت في توطين البوذيين في مدينتي بوئيداونغ ومنغداو اللتين تقطنهما الأغلبية الروهينغية، الامر الذي زاد الاحتقان بين البوذيين والروهينغيين، وحدثت مواجهات بين الجانبين، ووقف الجيش إلى جانب البوذيين، الذين قتلوا الروهينغيين، وسرقوا ممتلكاتهم واغتصبوا نساءهم وحرقوا مساجدهم، حتى أُجبروا على الهجرة إلى بنغلادش خلال (نيسان 1991 – أيار 1992)، بأعداد وصلت لأكثر من (250,000) شخص (Nemoto, N.D).

المبحث الثالث :- سياسة حكومة ميانمار تجاه الروهينغا والموقف الاممي منها خلال (1991 – 1994)
المطلب الأول :- السياسة البورمية تجاه الروهينغا وأثرها في مشكلة اللجوء (1991 – آذار 1992)

شن الجيش البورمي بأسلحته الجديدة وتعداده المرتفع (بلغ عدده 200,000 – 300,000) هجمات على

وغير البورميين (أي سكان العرقيات الاخرى)، وشكّل ني وبين عقيدة سياسية جديدة، كانت مزيجًا من الأفكار الماركسية والنزعة القومية المتطرفة، أي حكم الحزب الواحد المتحالف مع البوذية، وعُرفت هذه العقيدة بـ " الطريق البورمي إلى الاشتراكية "، من اجل الارتقاء بالقومية – الدينية الحاكمة، التي لم تكن موجهة ضد المسلمين والمسيحيين فحسب، بل سببت التنافس بين البوذيين أنفسهم من خلال انتماءاتهم العرقية، فسيطر البامار على الحكم والجيش مع رجال الدين البوذيين، وطبقت عادات وتقاليد البامار على جميع أبناء الاعراق الأخرى، وفق نظرية تُسمى " البرمنة "، إذ أكدوا بأن القوة المركزية يجب أن تعود للبامار؛ لأنهم يمثلون الأغلبية في البلاد، وعلى باقي الأقليات أن تستوعب طريقة حياة البامار، بوصفهم المثل الأعلى من ناحية التطور والثقافة والنقاوة العرقية وإيمانهم بالبوذية (Yusuf, 2018).

وبعد ان استقر الأمر لصالح الحكومة العسكرية، أعلنت الاخيرة في عام 1974 عن صياغتها لدستور جديد لجمهورية ميانمار الاشتراكية، وطبق قانون جديد لتسجيل المواطنين، وألغى قانون 1947، الذي منح الروهينغا شهادات التسجيل الوطنية (Yusuf, 2018)، ثم شن الجيش البورمي في عام 1978 حملة عسكرية ضد الروهينغا، بحجة تدقيق بطاقات التسجيل الوطنية وتتبع الأجانب المقيمين في البلاد بصورة غير قانونية قبل الإحصاء الوطني، وأطلقت على هذه العملية اسم " ملك التين " (Dragon King)، التي فر بسببها في أيار العام نفسه أكثر من (200,000) روهينغي إلى بنغلادش، ثم أردفت هذه العملية بقانون المواطنة في عام 1982، الذي طلب من الروهينغيين دليل على أن أسلافهم قد استقروا في ميانمار قبل عام 1823، أي قبل الاحتلال البريطاني لأركان بسنة واحدة، وهو أمر متعسر عليهم

(Watch, 2000).

وبسبب استبداد الحكومة وحظرها لجميع الاحزاب السياسية، وعدم استقرار الحالة الاقتصادية في البلاد، تصاعدت احتجاجات شعبية واسعة ضد الحكم العسكري، واسفرت في نهاية المطاف لاندلاع انتفاضة (8888)، التي

تشرين الثاني 1991، اندفعت موجات أخرى نحو بنغلادش (HRWA, 1996)، وتجهفوا على امتداد الطريق الرئيسي الرابط بين منطقتي تكناف (Teknaf) و كوكس بازار (Cox's Bazaar)، يُعرف بـ " طريق أراكان " (Alam, 1999)، واتبع الجيش سياسة حرق القرى وقطع الأشجار في مختلف مناطق أراكان (HRW, 2012). يتضح من خلال أسلوب الجيش، بأن العملية كانت مقصودة لإبادة الروهينغا دون غيرهم في أراكان، فعمليات الاغتصاب وتدمير المعالم الاسلامية وغيرها من جرائم، اظهرت مستوى الحقد الطائفي هؤلاء الجنود ضد الروهينغا .

وبعد وصولهم بنغلادش، رحبت بهم الأخيرة، ووفرت (15) معسكر لإيوائهم، وطالبت المجتمع الدولي بمعونة مستعجلة لهم، لأن أعدادهم كانت في تصاعد، ويدخلون بالآلاف يوميًا، وحاولت بنغلادش مفاخرة مجلس الدولة البورمي من اجل التوصل لاتفاقية لإعادة الروهينغا لبلادهم في أسرع وقت ممكن، إلا إن محاولتها باءت بالفشل، وبعد ان عرف المجتمع الدولي بمشكلة اللاجئيين عن طريق بنغلادش، حاولت الحكومة البورمية من خلال تصريحات مسؤوليها نفي مشكلة اللجوء بالأساس، فصرح وزير خارجيتها اون جاياو (Ohn Gyaw) " أنه من الهراء إن يترك الناس ميانمار، والموجودين في مخيمات اللاجئيين في بنغلادش ربما يكونوا من دكا، ولم يكن هناك شخص بورمي واحد قد ترك ميانمار "، وتعزيرًا لهذا التصريح، عبّر الرئيس السابق لمجلس الدولة ومؤسسه الجنرال ساو ماونغ (Saw Maung) عن نظرتة تجاه حقوق الإنسان بالقول : " إن أي شخص يُريد التمتع بحقوق الإنسان فليذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا أو الهند، بشرط أن تقبله هذه الدول، والحكومة البورمية ستسمح بذلك، أما في ميانمار، فيمكن أن تمنح حقوق إنسان مناسبة للمواطن البورمي فقط "، وربطًا مع هذا التوجه الحكومي، أنكر نائب رئيس الاستخبارات العسكرية البورمية الجنرال ثان تون (Than Tun) في 19 كانون الثاني 1992 التقارير الصحفية التي تزعم بأن حكومته بصدد شن حملة ضد المتمردين [حسب رأيه] الإسلاميين، وأوضح

معائل الأقليات العرقية، لفرض سيطرته على كل المناطق البورمية، ونجح في السيطرة على بعض مراكز الكارين في الجنوب وبعض قواعد الكاشين في شمال شرقي البلاد، ممارسًا القتل والتعذيب والاعتصاب ضدهم (Guyon, 1992). أما فيما يخص ولاية أراكان، فكشفت تقارير أولية في أوائل عام 1991 عن حصول تحشيد عسكري بورمي كبير متوجه نحو أراكان، وبالتحديد لمنطقتي مونغداو (Maungdaw) وبوثيداونغ (Buthidaung) ذات الأغلبية الروهينغية المسلمة، الذين اضطر بعضهم للهروب إلى بنغلادش قبل حلول موسم الأمطار في أيار 1991، وقد بلغ عددهم (10,000) شخص، وفي طريق الهروب، ألقّت القوات البورمية القبض على بعضهم، ونجح آخرون بالنجاة، بعد توجههم للعمل في بعض البلدات والقرى التي يقطنها أقرباؤهم (HRWA, 1996). يبدو ان سياسة الحكومة البورمية كانت قائمة على مبدأ القوة وليس الحوار، فأرادت فرض سيطرتها على هذه المناطق عن طريق الجيش، وسبب الأذى لأبناء الأقليات ولاسيما الروهينغا، الذين هربوا من البلاد .

وضمن منهاج الحكومة في السيطرة على كل المناطق البورمية، شن الجيش في 18 تموز 1991 حملة عسكرية كبيرة لإبادة الروهينغا، أطلق عليها اسم " عملية البلد النظيف والجميل " (Operation Clean and Beautiful Country)، وتُعرف أيضًا بـ " باي ثيا " (Pyi Thaya)، باستخدام الآلاف من قواتها العسكرية المتجھفة في أراكان منذ مطلع 1991، وبسببها وقعت موجة جديدة من العنف والاضطهاد ضد الروهينغا، فقتل الكثير من رجالهم واغتصبت العديد من نساءهم، ودُمرت بيوتهم ومساجدهم ومدارسهم وآثارهم الإسلامية، وصدورت أراضيهم، واجبروا المعتقلين منهم على العمل الإجباري، وعانوا من تعدد الجرائم الوحشية ضدهم، ونتيجة لذلك، استأنف الروهينغا عمليات مغادرتهم الوطن وبالآلاف نحو بنغلادش، لغرض اللجوء، وبعد وصول ألك (10,000) روهينغي في أيلول 1991 لبنغلادش، بدأت أزمتهم بالظهور (Alam, 1999; Storai, 2018)، ومع اقتراب موسم الفيضانات في

لقمع الروهينغيين وتصفيتهم، وهو ما أبعدهم عنها . لكن وصول اللاجئين إلى بنغلادش، كان فرصة سانحة لهذه المنظمات لرفدها بالمتجندين، فقد لاحظت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ومنظمة هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch) قيام منظمة التضامن وجبهة أركان بإنشاء مكاتب مؤقتة لها داخل مخيمات اللاجئين في عام 1992، مع انتشار بعض أعضاء جبهة أركان على امتداد طريق كوكس بازار، لكسب الأنصار، وتحقيقاً لهذا الغرض، عقد بعض زعمائها لقاءات مع بعض قادة اللاجئين ولجنة الإغاثة الإسلامية الدولية (The International Islamic Relief Committee)، ولأن بعض اللاجئين كانوا يروجون لفكرة العودة لميانمار، فقد وجد في العام نفسه ثلاثة لاجئين مقتولين بمخيم بالوخالي (Balukhali)، ولهذا السبب، منعت سلطة المخيمات البنغلادشية عناصر منظمة التضامن وجبهة أركان من الدخول بحرية وعلنية إلى المخيمات، لكنهم استمروا في العمل سرّاً بين اللاجئين (HRWA, 1996). من البديهي ان تأتي ردة الفعل هذه من المنظمات الثورية، لأنها تريد ان تثبت وجودها للحكومة وللروهينغيين، بصفتها المدافع الرئيسي عن حقوق الروهينغا، وربما كانت متوقعة من الحكومة العمل على تصفية عناصرها، أما فيما يخص أمر منعهم من دخول المخيمات، كان يعطي مؤشرات ودلالات على ان المنظمات متهمتين بقتل اللاجئين الثلاثة، لأنهم يشجعون على العودة لميانمار، وهو ما يُفقدتهم الحصول على عناصر جديدة .

وفي الوقت الذي تفاقمت فيه مشكلة اللاجئين، لم تكن الظروف السياسية والدستورية بأفضل منها، فقد أعلن الجنرال ساو ماونغ (Saw Maung) في عام 1992 عن تعثر جلسات صياغة الدستور البورمي المنشود، التي انطلقت أولى جلساتها في 27 تشرين الأول 1990، بحجة عدم تعاون الأحزاب السياسية (ولاسيما الرابطة الوطنية وحلفائها) مع مجلس الدولة في التوصل لصياغة مقنعة للدستور، وانتهجوا سياسة المواجهة معه، ولعدم القدرة في الاستمرار معهم، قرر المجلس الانطلاق من جديد لصياغة مسودة دستور جديد

بأن العمليات موجهة للسيطرة على عمليات السوق السوداء المنتشرة على امتداد الحدود فقط، وما يدعم رأيه هو نشر الحكومة البورمية لـ (75000) جندي على طول الحدود مع بنغلادش، إلا أن الروهينغيين أكدوا بأن هذه القوات زادت من اضطهادهم وأجبرتهم على الهروب نحو بنغلادش (ICJ, 1992)، ففي عام 1992 شُيد في جنوب بوثيداونغ سبعة معسكرات، لمنع الروهينغيين من التنقل لمناطق أخرى من أركان، وللحد من النزوح الجماعي نحو بنغلادش، فضلاً عن ذلك، فقد منعت هذه القوات سكان بوثيداونغ من التوجه نحو منطقة راثيداونغ (Rathidaung) المجاورة، التي أفرغت من الروهينغيين تقريباً (IFHRL, 2000). من المنتظر ان ينكر هؤلاء المسؤولون البورميون مشكلة اللجوء، لأنهم يعدون الروهينغا اجانب وليس مواطنين بورميين، وبعد ان وصلت المشكلة لمسامع المجتمع الدولي، حاولوا أن يجدوا تبريرات مقنعة للمشكلة، بحجة محاربة السوق السوداء وغيرها من حجج مُفتعلة، لأنه من غير المنطقي أن يتحشد (75,000) في أركان، للقضاء على السوق السوداء .

وكردة فعل على عملية باي ثيا العسكرية، باشرت منظمة تضامن الروهينغا (The Rohingya Solidarity Organisation) عملها العسكري، عن طريق عناصرها التي لجأت إلى بنغلادش، فنجحت هذه العناصر بالتسلل إلى مناطق شمالي أركان، وشتت هجمات على القوات البورمية المتمركزة هناك، أما جبهة أركان روهينغا الاسلامية (The Arakan Rohingya Islamic Front)، فكان نشاطها أقل من منظمة تضامن الروهينغا، إلا ان هذه الهجمات جاءت بنتائج سلبية على الروهينغا، فاتخذتها الحكومة ذريعة لعسكرة أركان، وفرض رقابة مُشددة عليها (IFHRL, 2000) . ويمكن القول أن نشاط المنظمين لم يكن بالمستوى المطلوب، فعلى الرغم من قدم تأسيسهما، إلا ان تعدادهما قد بلغ (800) رجل في عام 1991، لأنها لم تحظُ بالدعم الشعبي اللازم، والسبب في ذلك يعود، لأن الشعب لم يرغب بالانخراط ضمن صفوفها، فالحكومة البورمية اتخذت من هجمات هذه المنظمات أو الانضمام لها، ذريعة

عملية النزوح الجماعي كانت بسبب الحملة الحكومية للتدقيق في مستمسكات المواطنين البورميين وطرد الأجانب الذين لا يمتلكون وثائق رسمية تؤكد انتمائهم لميانمار، وأعلنت أن عدد اللاجئين قد بلغ (4000) شخص، ثم بررت عمليات التحشيد العسكري في مونغداو وبوثيروانغ (أي عملية باي ثيا) بالقول " أن بعض المتمردين الروهينغيين، قد ارهبوا السكان المحليين وأجبروهم على الهجرة خارج ميانمار، لنقل هذه الأفعال للصحافة الدولية، ومن ثم تشجيع الدول الإسلامية على دعم المتمردين " (HRWA, 1996). نكران هذه المشكلة رسميًا، يعني الإصرار على مواصلة اقترافها، والتخبط الواضح في تصريحات مسؤوليها، يدل على إن العملية ممنهجة ضد الروهينغا، ففي التصريحات السابقة، أعلنوا بأن غايتها هو القضاء على السوق السوداء ثم ذكروا أسباب أخرى غيرها .

وفي إطار معرفة أعداد اللاجئين الروهينغيين في بنغلادش، ففي الجلسة الثامنة والأربعين للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والمنعقدة في آذار 1992، ذكر يو تين كايوا لاينغ (U Tin Kyaw Hlaing) المندوب البورمي في الأمم المتحدة في بيانه المقدم في الثالث من الشهر نفسه " أن عدد اللاجئين قد بلغ (4000) لاجئ في بنغلادش "، أما الوفد البنغلادشي، فقد أكد في بيانه المعلن في اليوم نفسه (3 آذار) " أن عدد اللاجئين الذين يدخلون البلاد يوميًا يتراوح ما بين (5000 - 7000) لاجئ، وهم في تزايد مستمر " (IFHRL, 2000). ومن المرجح أن العدد الذي ذكره الوفد البنغلادشي هو الأقرب للصحة لسببين، أولهما لأن مخيمات اللاجئين موجودة في بنغلادش وليس في ميانمار، فهم اعرف بالعدد، وثانيًا، لأن ميانمار وان كانت تعرف العدد الحقيقي للاجئين، إلا أنها لا تريد ذكره، حتى لا تعطي أي أهمية للمشكلة، ومن ثم تخفف من الضغط الدولي عليها، بوصفها هي من تسببت بها .

وإدارة عملية الانتقال السياسي، التي سيكون فيها للجيش دور مهم (Myoe, 2007) . يتضح من خلال ذلك، بأنه هناك توجه حكومي لإبعاد الأحزاب السياسية المدنية عن مراكز القرار في الحكومة المقبلة، وربما التوجه لتشكيل تحالف بين الجيش ومجلس الدولة .

وفي ظل هذا الجمود السياسي والدستوري، تدفقت موجات جديدة من اللاجئين نحو بنغلادش، التي أصبحت غير مرحبة بهم، لافتقارها لمصادر تمويلهم، وناشدت الأمم المتحدة في شباط 1992 لمساعدتها، ودعت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR) الحضور لتقييم الحالة، وإيقاف عمليات تهجيرهم (Regland, 1994) المستمرة، بسبب عملية باي ثيا العسكرية في شمالي أراكان، التي أسفرت عن (200,000) لاجئ من انطلاقها وحتى عام 1992 (Storai, 2018). وبذلك، أصبحت مشكلة لاجئي الروهينغا واضحة ومعروفة للأمم المتحدة عن طريق بنغلادش .

ومع تزايد أعداد اللاجئين، بدأ الضغط الإقليمي يتوجه نحو ميانمار، فوجهت حكومات رابطة شعوب دول جنوب شرق آسيا (بروني، ماليزيا، إندونيسيا، سنغافورة، تايلاند، الفيليبين) بيانات حثت فيها ميانمار على ضبط النفس، أما إندونيسيا وماليزيا الدولتان المسلمتان، فقد حذرتا ميانمار من سياستها تجاه الروهينغا، وبوصفها غير مقبولة دوليًا وتعرض المنطقة للفوضى وعدم الاستقرار، ودعت سنغافورة وتايلاند (من أهم الشركاء التجاريين لميانمار) الحكومة البورمية على السماح لهؤلاء اللاجئين بالعودة إلى وطنهم بسلامة (IFHRL, 2000) . ومن خلال هذه المواقف، يتضح بأن هناك تعاطف إقليمي مع اللاجئين، وعلى الحكومة البورمية التحرك لإنهاءها .

وعلى اثر هذا التوجه الدولي، أنكرت الحكومة البورمية مجددًا وجود مشكلة في أراكان، وأكدت " أن الذين تركوا ميانمار كانوا مواطنين غير شرعيين وهم بنغلادشيين دخلوها من أجل العمل الموسمي، وبعد أن انتهى عملهم، قفلوا راجعين لوطنهم بنغلادش "، ثم عززت ادعاءاتها هذه بالتأكيد " أن

المطلب الثاني :- المساعي البنغلادشية وبداية الدور الاممي (آذار - أيار 1992) .

فاتحت حكومة بنغلادش نظيرتها الصينية التي تربطها علاقة وثيقة مع ميانمار للتوسط في إنهاء المشكلة، إلا أن الصين أكدت لبنغلادش " أن المشكلة بينهما ولا يمكنها التدخل فيها ". وبعد أن طرقت بنغلادش أبواب الصين، توجهت نحو الولايات المتحدة الأمريكية، فزارت رئيسة وزراء بنغلادش البيغوم خالدة ضياء الولايات المتحدة الأمريكية خلال المدة (17 - 21 آذار) 1992، فقابلت الرئيس الأميركي جورج بوش (George Bush) ثم الأمين العام للأمم المتحدة، وعدت مشكلة الروهينغا من أولويات زيارتها، لأن عدد اللاجئين قد وصل لـ (200,000) لاجئ حينها (ICJ, 1992) . هذه الخطوة كانت جدًّا مهمة لتدويل المشكلة، ووضعها ضمن اهتمامات الدول الكبرى، لتأخذ دورها في معالجتها سواء داخل أروقة الأمم المتحدة أو خارجها .

وبالفعل بعد المناشادات المتكررة من بنغلادش، أخذت الأمم المتحدة دورها لمعالجة المشكلة، فصدر الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي بيانين صحفيين كان الأول في 6 آذار 1992، وفيه " دعا مجلس الدولة البورمي لاتخاذ جميع الإجراءات الضرورية التي من شأنها أن تُنهي الحالة المأساوية في ميانمار، التي إن لم تُعالج بسرعة، فستهدد استقرار المنطقة وتُزيد من معاناة الشعب " (ICJ, 1992)، ثم أرفه بتصريح ثانٍ مُقتضب في 24 آذار من الشهر نفسه، كشف فيه على " عزمه إرسال مبعوث أممي خاص لميانمار وبنغلادش، لمساعدتهم في حل المشكلة "، وبالفعل وصل في أوائل نيسان العام المذكور السفير جان إلياسون (Jan Eliasson) نائب الأمين العام للشؤون الإنسانية إلى ميانمار ثم بنغلادش، سعيًا في الوصول لاتفاقية لحل مشكلة لاجئي الروهينغا (Regland, 1994) . وبالتأكيد من خلال إرسال سفيرها إلى ميانمار ثم بنغلادش، تكون الأمم المتحدة قد أخذت دورها الحقيقي في وضع الحلول المناسبة للمشكلة .

ومع هذه المساعي الأُممية، حدث تبدل في القيادة العسكرية الحاكمة في ميانمار، فتنازل الجنرال ساو ماونغ عن رئاسة مجلس الدولة، وأسندت المهمة للجنرال ثين شوي (Than Shwe) في 23 نيسان 1992، الذي تولى منصبه رئاسة الوزراء وزعامة مجلس الدولة (Liow, 2015)، وافتتح في اليوم الثاني من تسلمه السلطة المرحلة الثانية من جلسات صياغة الدستور الجديد، بعد أن اصدر مجلس الدولة في 24 نيسان 1992 إعلان كشف فيه " على انه سيعقد بعد شهرين اجتماع تنسيقي بحضور ممثلين منتخبين من الأحزاب السياسية، وسيضاف لهم شخصيات سياسية أخرى، وسيكون هذا الاجتماع هو مقدمة لانعقاد مؤتمر وطني "، وإيمانًا بهذه المرحلة المهمة والقيادة الجديدة، أعلن مجلس الدولة في اليوم نفسه عن ما يُسمى بـ " الاتفاقية الدستورية " (Constitutional Convention)، التي نصت على " أنه اعتمادًا على الحالة العامة في البلاد، ستُتخذ تدابير عدة منها، أن الأشخاص المعتقلين والمحتجزين لأسباب سياسية، ولا توجد أدلة تُثبت تورطهم في تهديد أمن الدولة، سيُطلق سراحهم فورًا، وسيُعقد المؤتمر الوطني لمدة تستغرق ستة شهور، من اجل وضع المبادئ الأساسية للشراكة وصياغة دستور دائم، وسيكشف مجلس الدولة عن المزيد من البرامج المستقبلية طبقًا للمبادئ التي سيدعو لها المؤتمر الوطني " (Han, 2000) . يبدو ان هذا التغيير السياسي، قد حقق خطوة في الاتجاه الصحيح، لمعالجة بعض المشكلات السياسية والدستورية المتفاقمة في البلاد، وبعث أشارات ايجابية لأحزاب المعارضة . ومع هذه التغيرات، وبجهود مضاعفة من جان إلياسون، أعلن وزير خارجية ميانمار وبنغلادش في 28 نيسان 1992 عن توصلهما لاتفاقية لإعادة اللاجئين إلى ميانمار، ووقعوها في اليوم نفسه، عرفت باسم " اتفاقية السلامة والعودة الطوعية " (Safe and Voluntary)، التي دعت أن تكون عودتهم بصورة تدريجية وطوعية إلى ميانمار، إذ سيدخل (5000) شخص يوميًا للبلاد، وستستمر هذه العملية لمدة (6) شهور، وأثناء التوقيع على الاتفاقية، أكد وزير الخارجية

يومياً مع اخذ الترتيبات اللازمة لسلامتهم، وعلى أساس ذلك، طالبت المفوضية العليا بتدخلها رسمياً في عملية إعادة اللاجئين، إلا ان الحكومة البورمية رفضت ذلك، ونتيجة لهذا التقاطعات، ألغى التاريخ الذي حددته الاتفاقية (15 أيار 1992) لعودة اللاجئين، واستمرت المحادثات بشأن تدخل المفوضية العليا في عملية أعادتهم (ICJ, 1992)، وأعلنت عن سحب دعمها لاتفاقية السلامة والعودة الطوعية، وأكدت بأن عودة الروهينغا لوطنهم لا تتم إلا بإشراف الأمم المتحدة، للحفاظ على سلامتهم وضماناً لتنفيذ اتفاقية السلامة والعودة الطوعية بصورة سليمة (Regland, 1994). يبدو ان مفاوضات الاتفاقية من جانبي الأمم المتحدة وميانمار لم يمتلكوا مهارة التفاوض، فممثلي الأمم المتحدة اعتقدوا أن مسألة اعادة اللاجئين ستكون تحت إشرافهم، وامتلك البورميون الشعور نفسه، أما بنغلادش، فلم يكن لديها أي إشكال سواء كان الإشراف من الأمم المتحدة أم ميانمار، فهدفها كان همها إخراج اللاجئين بأي طريقة، ونتيجة لهذا الخلل التفاوضي، أرجأت عملية إعادة اللاجئين لوطنهم .

المطلب الثالث :- اجتماعات صياغة الدستور واتفاقية السلامة بين التعليق والتفعيل (أيار 1992 - نيسان 1994)

وبدلاً من الانشغال في شؤون اللاجئين، توجه مجلس الدولة لعملية صياغة مسودة دستور جديد، فأعلن في 28 أيار 1992 عن تشكيله للجنة التوجيهية، التي ستشرف على الاجتماع التنسيق، التي ستوجه الدعوات الرسمية للشخصيات التي ستحضر الاجتماع التنسيق، وكشف مجلس الدولة عن بعض تفاصيل الاجتماع التنسيق، فأكد أنه سيعقد في قاعة الاجتماعات الكائنة في المبنى الحكومي، والواقعة على طريق أهلون (Ahlone) في تمام الساعة الثامنة من صباح يوم 23 حزيران 1992، وسيحضره (15) عضو من الرابطة الوطنية للديمقراطية و (6) من رابطة شان الوطنية من اجل الديمقراطية (Shan Nationalities League for Democracy) وثلاثة من حزب الوحدة

البورمي أون جياو (Ohn Gyaw) " أن مجلس الدولة سيتخذ كل الإجراءات الضرورية التي تحول دون هجرة الروهينغا إلى بنغلادش، وسيعملون على تشجيع الذي لجأوا بالعودة طوعاً وبسلامة إلى ديارهم " (Regland, 1994)، وسيتمتعون بحرية الحركة أسوةً بالمواطنين الآخرين في ولاية أراكان، وبما يتوافق مع القوانين واللوائح، وسيكون أمد الاتفاقية سنة واحدة فقط وقابلة للتجديد (IFHRL, 2000). وبذلك، يمكن القول ان هذه الاتفاقية قد حققت فائدة لجميع الأطراف المشتركة في المشكلة، فالأمم المتحدة أثبتت وجودها ودورها المحوري لمعالجتها، وبنغلادش تلخصت من عبء اللاجئين ومسؤوليتهم، وميانمار أرادت ان تثبت نواياها الحقيقية لحلها، والتخلص من الضغط الدولي المسلط عليها، أما الروهينغا، فهي المستفيد الأكبر في هذه الاتفاقية، لأن حل مشكلتهم قد وقع تحت إشراف أممي .

وعلى هامش توقيع الاتفاقية، فقد فاتحت حكومة بنغلادش نظيرتها البورمية بخصوص عدم تكرار طرد الروهينغا من ميانمار، وتسجيل الروهينغيين رسمياً بصفتهم مواطنين بورميين وتزويدهم بوثائق حكومية، إلا أن المسؤولين البورميين أكدوا بأن التسجيل سيكون للذين يمتلكون وثائق رسمية تثبت انتمائهم لميانمار فقط (Regland, 1994). وبالتأكيد يعلم معظم هؤلاء المسؤولين أن اغلب الروهينغيين لا يمتلكون وثائق حكومية تثبت انتمائهم لميانمار، بسبب سياسة الحكومات المتعاقبة تجاههم، الامر الذي يعني استمرار تهميشهم في ميانمار، وان حُسمت مشكلة لجوئهم .

واتفقوا على ان تفعيل الاتفاقية والمباشرة بعودة اللاجئين ستبدأ رسمياً في 15 أيار من العام نفسه، وبالرغم من تحديد الأطر الزمنية لتنفيذ الاتفاقية، إلا أن الجانبين لم يُحددوا آلية معينة لإعادة اللاجئين بصورة طوعية، ولم يوضع بندٌ يسمح للمفوضية العليا بمراقبة عملية عودتهم بسلامة لوطنهم، وهذه الثغرات، أرجأت تنفيذ الاتفاقية، وانتقد الناطق باسم المفوضية العليا مفاوضات الاتفاقية لعدم تحديدهم هذه الأمور، لضمان عودة اللاجئين بسلامة وأمان، وانتقد السقف الزمني الذي حُدد لأعادتهم، لأنه من غير المعقول إعادة (5000) لاجئ

محاولة منهم لإيقاف عملية إحصاء الروهينغا داخل المعسكرات، ونتيجة لذلك، قتل ستة لاجئين، ثم تكرر الموقف مرة أخرى في 17 آب، عندما فتحت الشرطة النار على مجموعة لاجئين اشتبكوا مع موظفين بنغلادشيين، وقتل على أثرها عشرة لاجئين (Regland, 1994)، وبعد يوم واحد (18 آب) تجددت التوترات، وطرد اللاجئون رجال أمن المعسكر، الذين ردوا بإطلاق النار، وقتلوا ثلاثة لاجئين (ICJ, 1992). وفي ظل هذه الظروف، علقت الحكومتان البورمية والبنغلادشية رسميًا تنفيذ اتفاقية السلامة حتى أشعار آخر (Regland, 1994). ولعل الخوف من إجراءات الحكومة البورمية بحقهم، هو من أهم مبررات رفض اللاجئيين في العودة دون إشراف الأمم المتحدة . أما فيما يخص أسلوب السلطات البنغلادشية تجاه اللاجئيين، فهو أمر غير مقبول قانونيًا وإنسانيًا، ومن الواضح أرادت من خلاله الضغط على اللاجئيين للقبول بالعودة بأي طريقة .

واستكمالاً لعملية صياغة مسودة الدستور المنشود، عُقد الاجتماع التنسيقي في موعده المحدد (23 حزيران 1992)، ورفعت اللجنة التوجيهية تقريرها في تموز، الذي أهم ما جاء فيها هو العمل على تشكيل لجنة وطنية قبيل انعقاد المؤتمر الوطني، وبالفعل سُكلت اللجنة الوطنية في 4 تشرين الأول من العام نفسه، وتألفت من (18) عضوًا، عشرة منهم ضباط عسكريون وثمانية أعضاء مدنيون، وكلفت اللجنة بمهام عدة أهمها، من اجل عقد مؤتمر وطني ينبغي وضع المبادئ التي ستركز عليها عملية صياغة الدستور، ويجب التأكد من ان هذه المبادئ تنسجم مع ستة أهداف أساسية هي، المحافظة على الاتحاد البورمي؛ وترسيخ التضامن الوطني؛ وتوطيد السيادة وإدامتها؛ وتشكيل نظام ديمقراطي حقيقي متعدد الأحزاب؛ وتعزيز المبادئ الدائمة للعدالة والحرية والمساواة في الدولة؛ ومشاركة الجيش وبصورة أساسية في رسم السياسة الوطنية مُستقبلاً، وقد انتقد بعض المعارضين مسألة تدخل الجيش ومشاركته في العملية السياسية، إلا أن هذه النقطة تُثبت ولم تُلغ، بالرغم من انتقاد المعارضين (Myoe, 2007). اتضحت سيطرة العسكريين على عملية صياغة الدستور

الوطنية ونائب واحد عن كُل من اتحاد منظمة باوه الوطنية (Union Paoh National Organization) ومنظمة تضامن مرو أو خامي الوطنية (Mro or Khami Organization National Solidarity) والحزب الديمقراطي لولاية شان كوكانغ (Shan State Kokang Democratic Party) وحزب لاهو للتنمية الوطنية (Lahu National Development Party)، وطلب من الأحزاب السياسية المذكورة إرسال ترشيحات أعضائها بالأسماء وحسب الأعداد المخصصة لهم، وتسليمها إلى اللجنة التوجيهية في موعد أقصاه 12 حزيران 1992 من اجل حضور الاجتماع التنسيقي، وسيكون من واجبات اللجنة التوجيهية وضع برنامج الاجتماع التنسيقي، وتحديد القضايا التي سَتُطرح للنقاش خلاله، وتحديد إجراءاتها ورصد المبالغ اللازمة للاجتماع، ثم رفع تقرير خلال مدة شهر بعد انتهى الاجتماع التنسيقي، يتضمن هذا التقرير برنامج إعدادي عن المؤتمر الوطني المزمع انعقاده (Han, 2000). وبعد هذه التوجيهات، يتضح بأن مجلس الدولة قد وضع طريق سياسي طويل لتشكيل الحكومة المنشودة، فاجتماع تلو الآخر في سبيل صياغة مسودة دستور، فمن المتوقع ان تتأخر مسألة الحكومة.

وبعد التوجه نحو صياغة الدستور، شهدت مشكلة اللاجئيين تطورًا جديدًا، تمثل في رفض معظم اللاجئيين البالغ عددهم (264,916) لاجئ، الذين وزعوا على (19) معسكرًا في منطقة كوكس بازار وتكناف الرجوع إلى ميانمار دون إشراف المفوضية العليا (ICJ, 1992)، وقاموا بفوضى في مخيماتهم، إلا أنها أخذت بسرعة، بعد أن أطلقت القوات البنغلادشية النار على مجموعة مكونة من (2000) لاجئ، توفي على أثرها لاجئ واحد وجرح (20) آخرين، واستمر اللاجئون في رفض دعوات الحكومة البنغلادشية الداعية لعودتهم إلى ميانمار، وذكرت بعض المصادر أن بعض اللاجئيين حملوا السلاح، واشتبكوا مع بعض المقيمين والموظفين البنغلادشيين داخل المخيمات، ففي 14 تموز 1992 أطلقت الشرطة النار على مجموعة لاجئيين رموهم بالحجارة، في

يدعم هذا الرأي، ان بنغلادش حتى بعد ان سيطرت على الموقف، واصلت سياسة الضغط على اللاجئين لإجبارهم على العودة .

من اجل حسم مشكلة اللاجئين، أبلغت خالدة ضياء رئيسة وزراء بنغلادش في أيلول 1992 وزارة الخارجية الأميركية من خلال بيان صحفي بأن " بلادها تريد العودة المبكرة والأمنة للاجئين، ولا يمكن لبلادها أن تتحمل عبئهم لوقت طويل " (Regland, 1994)، وسفرت بنغلادش في 22 أيلول 1992 حوالي (49) لاجئًا بالسر إلى أراكان، وهي أول دفعة من لاجئي الروهينغا تصل ميانمار منذ توقيع اتفاقية السلامة في نيسان العام نفسه، وبسبب إصرار بنغلادش على ترحيلهم، حدثت صدامات داخل مخيماتهم، ففي 25 أيلول قُتل (5) لاجئين، وأصيب أكثر من (100) لاجئ بعد اشتباكهم مع الشرطة في مخيم دوابالونغ (Dhuapalong)، وأرجعت بنغلادش سبب هذا العنف لمسلحي (ثوار) ميانمار الإسلاميين، الذين اخترقوا المعسكرات وهاجموا الشرطة، وبعد يومين (27 أيلول) جرح (10) لاجئين، بعد اشتباكهم مع لاجئين آخرين في صدام عنيف داخل معسكر نيابارا (Nayapara)، الكائن في إحدى البلديات الحدودية التابعة لمنطقة تكتاف، وكشف المسؤولون في مركز شرطة تكتاف " ان الصدام بين المجموعتين كان سببه اختلاف في الرؤى، فهناك مجموعة من العائلات أرادت العودة لميانمار، في حين رفضت الأخرى (والتي اغلب عناصرها من الثوريين) ذلك"، وفي هذا الصدد، صرح وزير الداخلية البنغلادشي منظور الله كريم (Manzurul Karim) : " ان العديد من اللاجئين يقولون أنهم لن يعودوا، حتى يُسمح للأمم المتحدة بالإشراف على عودتهم وتأمين سلامتهم " (ICJ, 1992) . وبالرغم من رفضهم المستمر للعودة، إلا أن المفوضية العليا أعلنت في 23 كانون الأول 1992 " أن بنغلادش أرجعت سرًا أكثر من 4000 لاجئ إلى ميانمار، وتتصلت عن وعودها الخاصة بالتمسك باتفاقية السلامة والعودة الطوعية "، ثم أوقفت المفوضية العليا مسألة رعايتها للاجئين؛ لأن الحكومة البنغلادشية رفضت السماح لموظفي

بعد تعيين عشرة ضباط، وأعطت مسألة تشكيل اللجنة الوطنية انطباع للمعارضة بأن الطريق لتشكيل الحكومة مازال طويلاً .

وفي ظل هذه التوترات، ذكرت بعض المصادر أن منظمات ثورية روهينغية مثل منظمة تضامن الروهينغا (The Rohingya Solidarity Organization) وجبهة أراكان روهينغا الإسلامية (The Arakan Rohingya Islamic Front) قد زودت بعض اللاجئين بالأسلحة؛ لمهاجمة بعض مسؤولي المخيمات البنغلادشية، وفي 6 كانون الاول 1992 اقتحمت قوات الشرطة البنغلادشية بعض مخيمات اللاجئين واستولت على أكثر من (6000) قطعة سلاح، واعتقلت (14) قيادي روهينغي، ووصفتهم الحكومة البنغلادشية بـ " الإرهابيون "، إلا أن المعتقلين أنكروا ادعاءات الشرطة، وأكدوا بأن مسؤولي المخيمات أرادوا إجبار اللاجئين على العودة إلى ميانمار، الأمر الذي رفضه اللاجئون، وبناء على ذلك، اعتقلتهم الشرطة . وبالرغم من هذه الظروف، إلا أن السلطات البنغلادشية سيطرت على الموقف واتخذت تدابير أمنية ضد المسلحين، فخصصت شرطة مُسلحة تعمل على توفير الأمن في المخيمات، ونصبت أسلاك شائكة حول بعضها، وخفضت حصة الطعام اليومي عن اللاجئين، وترثت في بناء شبكات الصرف الصحي، ورفضت دخول بعض المنظمات الإنسانية بحجة إغاثة اللاجئين، وأخذت تشجع اللاجئين على العودة إلى وطنهم، بالرغم من التقارير المستمرة التي تؤكد استمرار الأعمال الوحشية في أراكان، وإصرار الحكومة البورمية (مجلس الدولة) على رفض السماح للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الإشراف على عملية عودة اللاجئين إلى ميانمار (Regland, 1994) . ربما إن عدد الأسلحة المعلن عنه رقم مبالغ فيه، والمصادر التي ذكرت ذلك غير دقيقة، لأنه من غير المعقول وجود (6000) قطعة سلاح في بعض المخيمات دون معرفة الحكومة البنغلادشية بذلك، وربما كان هذا الأمر ذريعة اتخذتها بنغلادش للضغط على اللاجئين في سبيل العودة لوطنهم، وما

المعارضين (Han, 2000). أراد مجلس الدولة برئاسته الجديدة إن يبعث رسائل اطمئنان للشعب البورمي من خلال قانون العفو العام، إلا انه عاد من زاوية أخرى وقوض المعارضة الديمقراطية (التي تمثل معظم أبناء الشعب البورمي) وحوّلها إلى أقلية في اجتماعات المؤتمر الوطني، وعلى أساس هذه المعادلة، لم يكن بإمكان الشعب البورمي التحرك ضد مجلس الدولة، لأنه تفضل عليه بقانون العفو العام، وما ظهر من انتقاد لتهميش الأحزاب السياسية الفائزة بالانتخابات ربما صدر من بعض المسؤولين السياسيين وليس عن طريق السواد الأعظم من الشعب البورمي، وكأنه مجلس الدولة أراد من قانون العفو العام إن يكون طعمًا للشعب البورمي لكيلا يعترض على تهميش أحزاب المعارضة .

وعلى اثر موقف المفوضية الأخير، علّقت بنغلادش في 20 كانون الثاني 1993 مؤقتًا عودة اللاجئين الإجبارية إلى ميانمار، وبدأت التفاوض مع ساداكو أوغاتا (Sadako Ogata) مندوبة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل عودة المفوضية العليا للإشراف على إعادة اللاجئين ومساءلة استقرارهم في أراكان، علمًا أنها (بنغلادش) أعادت نحو (17000) لاجئ سرًا خلال (أيلول 1992 - كانون الثاني 1993) إلى أراكان، وبعد تسعة أيام من المفاوضات، توصلت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين مع حكومة بنغلادش لاتفاق جديد بخصوص إشراف الامم المتحدة على العودة الطوعية للاجئين، وبدأ الإشراف رسميًا في 1 شباط 1993، وحينذاك أعلن مُجد مصطفى زور رحمن (Mohammad Mustafizur Rahman) وزير الخارجية البنغلادشي أن العقوبات وسوء التفاهم حول مشكلات اللاجئين قد انتهت، وبنغلادش تُعيد تأكيدها والتزامها وإخلاصها تجاه سياسة إعادة اللاجئين بصورة طوعية إلى وطنهم"، وتعهدت المفوضية العليا من جانبها بالتعاون الكامل من أجل إرجاع اللاجئين بصورة طوعية إلى ميانمار، في ظل إصرار الأخيرة على عدم السماح للمفوضية العليا أو أي جهة أخرى بالإشراف على عودة الروهينغا ومتابعة عملية استقرارهم في أراكان، واتساقًا مع سياسة التفاهم مع بنغلادش، فقد وقعت ساداكو أوغاتا في

المفوضية بالدخول إلى مخيمات اللاجئين لإجراء مقابلات سرية معهم (Regland, 1994)، ونتيجة لذلك، أغلقت المفوضية مكاتبها في مخيمات اللاجئين كليًا، ورفعت شكاوى للأمم المتحدة ضد بنغلادش (HRWA, 1996). من الواضح ان الحكومة البنغلادشية تريد إعادة اللاجئين بأي طريقة، وضغطت وأجبرت بعضهم على العودة، في حين ان المفوضية العليا تريد ان تكون عملية عودتهم بطريقة آمنة وطوعية، وهذا ما يُبرر موقفها الاخير .

وفي ظل الظروف السياسية التي كانت تعيشها ميانمار، أعلن مجلس الدولة في 1 كانون الثاني 1993 عن قانون العفو العام، الذي أكد أن أحكام الإعدام وعقوبات السجن لأكثر من عشر سنوات، التي صدرت من المحاكم العسكرية والمدنية البورمية خلال المدة (18 أيلول 1988 - 31 كانون الأول 1992) ستُقلص، فعقوبة الإعدام ستُغير إلى السجن مدى الحياة، وتحول عقوبة السجن مدى الحياة إلى سجن لمدة عشر سنوات، والمحكومين بالسجن لأكثر من عشر سنوات ستُخفف إلى عشر سنوات (Han, 2000)، وبعد هذا القانون، عُقد المؤتمر الوطني اجتماعه الافتتاحي في 9 كانون الثاني 1993، بحضور (702) مندوب من معظم الأحزاب السياسية في البلاد، وكان تدخل مجلس الدولة في اختيار المندوبين واضحًا، فبلغ عدد المندوبين الذين كلفهم المجلس بمهمة حضور المؤتمر الوطني نحو (489) مندوبًا، أي ما نسبته (70%) من إجمالي الحضور، أما بقية الاحزاب السياسية والنخب الوطنية فبلغ عددهم (213) مندوبًا، منهم (49) مندوبًا مثلوا الأحزاب السياسية بصورة عامة، و (107) نيابة عن الأحزاب السياسية الفائزة بالانتخابات فقط (انتخابات 27 أيار 1990)، و (57) مندوبًا مثلوا موظفي الدولة (Myoe, 2007)، ومن الجدير ذكره، إن نسبة ممثلي الأحزاب السياسية (الفائزة في الانتخابات) الذين لم يتم تسميتهم عن طريق مجلس الدولة، قد تغيرت عما كانت عليه في الاجتماع التنسيقي في نيسان الماضي، ففي هذا الاجتماع بلغت نسبتهم (15.24%) من الحضور، وهو ما أثار انتقادات العديد من

الأول 1993، وخلالها عاد (50,000) لاجئ إلى أراكان، بعد إجبارهم على ترك مخيماتهم والعودة بدون حماية لأراكان، على الرغم من إعلان بنغلادش في كانون الثاني 1993 عن تعليقها لبرنامج إعادة اللاجئين إلى وطنهم (IFHRL, 2000). وما يضاف إلى ذلك، أن هذه العودة لم تكن بإشراف الأمم المتحدة .

وطبقاً للاتفاق الأخير، رفض اغلب اللاجئين العودة لوطنهم؛ خوفاً من القمع الحكومي البورمي، الأمر الذي دفع المفوضية العليا إلى التريث في عودتهم لمدة أربعة أشهر، إذ أوفدت عشرة من موظفيها للعمل في ميانمار، لمعرفة الظروف هناك قبل إعادة اللاجئين، وقد استقر أربعة موظفين في رانجون وستة في أراكان، وبعد الاطمئنان على الأوضاع في أراكان، مع ظل الضغط البنغلادشي المستمر لحسم قضية اللاجئين، باشرت المفوضية في خطة إعادتهم، وأوضحت أنه خلال عام واحد ستكتمل الخطة، وزار كبار موظفي المفوضية بما فيهم ويرنر بلاتر (Werner Blatter) ميانمار خلال شهري كانون الثاني وشباط 1994، وقابلوا بعض ممثلي السفارات الأجنبية هناك، وابلغوا بعض المنظمات غير الحكومية الموجودة في بنغلادش على تحسن الوضع في أراكان، وبعدها زار ويرنر بلاتر بنغلادش، ثم بدأت المفوضية العليا والسلطات البنغلادشية بعقد جلسات إعلامية لتشجيع اللاجئين بالعودة إلى وطنهم، وأكدوا لهم عن تحسن الوضع هناك، وإن الظروف مهيأة لعودتهم، وبالرغم من هذه التأكيدات، كشفت دراسة قامت بها المفوضية العليا على أن (27%) من اللاجئين كانوا يرغبون بالعودة إلى بلادهم، وقد أثار بطء معدل عودتهم غضب حكومة بنغلادش، التي كانت حريصة جداً على عودتهم بأسرع وقت ممكن؛ لأن وجودهم تسبب باضطرابات محلية واضحة، وهي على أعتاب إجراء انتخاباتها الوطنية، واتهمت المفوضية العليا بالتباطؤ في إعادة اللاجئين، ثم هددت بالانسحاب من تجديد مذكرة التفاهم، ومما زاد الأمر سوءاً هو تعرض بنغلادش لإعصار كبير في (2 - 3) أيار 1994، أسفر عن مقتل (200) بنغلادشي، وترك (10,000) لاجئ بدون مأوى (HRWA, 1996). من الواضح ان

أيار 1993 مذكرة تفاهم رسمية مع بنغلادش، تضمنتها اتفاقية العودة الآمنة والطوعية للروهينجا، ومن خلالها، وصلت المفوضية العليا إلى معسكرات اللاجئين في بنغلادش، وتدفقت المساعدات الدولية عليهم . وتنمة لهذه السياسة، وقعت كذلك مندوبة المفوضية العليا في 5 تشرين الثاني 1993 مذكرة تفاهم مع الحكومة البورمية (مجلس الدولة) لضمان إشراف المفوضية العليا على عملية وصول الروهينجا إلى أراكان ومتابعة مسألة استقرارهم، وإصدار بطاقات تعريفية لهم، وضمان تمتعهم بحرية التنقل والحركة داخل البلاد أسوةً بالمواطنين البورميين (Regland, 1994)، ونصت على ان الحكومة البورمية هي المسؤولة على سلامة واستقبال وإعادة دمج العائدين من بنغلادش مع الشعب البورمي، والتنسيق الشامل وتنفيذ عملية العودة الطوعية (IFHRL, 2000)، وبالرغم من أن المذكرة تُعد خطوة مهمة لعودة الروهينجا واستقرارهم في مناطقهم، إلا أن المفوضية العليا كانت متيقظة وقلقة من سياسة الحكومة البورمية تجاه الروهينجا في أراكان، لأنهم كانوا هدفاً للعسكريين في رانجون (Regland, 1994). ومن الجدير ذكره، ان الحكومة البورمية قد وافقت على توقيع مذكرة التفاهم وقتذاك، لأنها كانت واقعة تحت ضغط بعض الدول الإسلامية المجاورة (وهي ماليزيا وإندونيسيا) ومن الصين، ولتأمين عضويتها في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، ومن ثم فإن القبول بالمذكرة كان خطوة برامجية، ولم تكن جدية، لأن الروهينجين لم يُستقبلوا بطريقة مناسبة (HRWA, 1996). وبذلك، اسفرت تحركات ساداكو أوغاتا عن إعادة الاشراف الاممي على قضية اللاجئين، ونجحت في توقيع مذكرات التفاهم مع الحكومتين البنغلادشية والبورمية، اللتين كانتا مضطرتين على توقيعها، فبنغلادش تريد إعادة اللاجئين بأي طريقة، لأن وجودهم شكل عبئاً عليها، أما ميانمار، فالضغط الاندونيسي والماليزي والصيني كان واضحاً لأتقاء قضية اللاجئين .

وبصورة عامة يمكن القول أن المرحلة الأولى من عملية إعادة اللاجئين الروهينجين إلى بلادهم قد كانت سرية من جانب بنغلادش، وبدأت في أيلول 1992 وانتهت في كانون

وسط منطقة مونغداو، دون ان تخلف أية إصابات، وأتمت الحكومة البورمية منظمة تضامن الروهينغا بالتفجير، وكشف مصدر مقرب من منظمة الإغاثة الإسلامية (تم كشف ذلك خلال مقابلة أجرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مع مصدر مقرب من منظمة الإغاثة الإسلامية في آذار 1996) ان عناصر من منظمة التضامن كانت تنوي فعلاً زرع قنبلة في مونغداو، وبعد المتابعة المستمرة للقضية، زودت قوات الحدود البنغلادشية نظيرتها البورمية بمعلومات عن دخول المتورطين بالتفجير مرة أخرى إلى ميانمار، وعلى ضوء هذه المعلومات، ألقى القوات البورمية القبض على (30) شخصا من المتورطين بالحادثة وقتلتهم جميعاً، وأتم بعض المسؤولين البورميين المتسببين بالعمل على إعاقة عمل المفوضية العليا في أراكان وتقييد حركتها فيه، الأمر الذي دفع القوات البورمية إلى مرافقة المفوضية العليا خلال جولات الإشراف على اللاجئين، وبالرغم من ذلك، انحصر عملهم داخل منطقتي مونغداو وسيتوي (Sittwe)، وبدأ اللاجئون بدخول أراكان في 30 نيسان 1994 بعد أن توقف ليومين بسبب حادثة التفجير، وقد ذكرت بعض المنظمات أن عدد اللاجئين الذين عادوا بعد تفعيل مذكرة التفاهم كان (50,000) لاجئاً (HRWA, 1996). وبذلك يمكن القول أن المرحلة الثانية من عملية عودة اللاجئين قد بدأت نظرياً في تشرين الثاني 1993، إلا أنها انطلقت فعلياً في نيسان 1994 . واستغلت القوات البورمية حادثة التفجير لصالحها، فباشرت بعد أشهر بعمليات تحقيق مع الروهينغيين، فاعتقلت كل من يشبهه بتعاطفه مع منظمة تضامن الروهينغا، وداهمت البيوت في أوقات متأخرة من الليل بحجة الاستجواب، الأمر الذين دفع الروهينغيين (بما فيهم العائدين) إلى الاختفاء، وكشفت الحكومة من وجودها العسكري في مونغداو بعد وصول كتائب عسكرية إضافية، التي أنشئت حواجز جديدة على الطرق، وأفاد مسلمو مونغداو ان عمليات الاستجواب كانت تستمر لمدة أسبوع، واشتكت إحدى النساء المسلمات من ظلم القوات البورمية، لأنها قتلت ابنها البالغ من العمر (30) عامًا، الذي عاد للبلاد في عام 1993 بعد أن كان

المفوضية العليا تريد ان تكون عودة اللاجئين بصورة طوعية، وتعمل على تشجيعهم على ذلك، في حين ان بنغلادش كانت على مضض من أمرها، وتريد التخلص منهم بأسرع وقت ممكن .

وفي غضون ذلك، كانت المفوضية العليا غير مقتنعة بأوضاع اللاجئين في ميانمار، إلا انه بسبب الضغط البنغلادشي، وتوجه الحكومة في عدم تجديد مذكرة التفاهم مع المفوضية، دفع الأخيرة إلى الاستمرار بإعادة اللاجئين إلى وطنهم، الذين كانت تمر عملية عودتهم بمراحل عدة، التي تبدأ من نقلهم من المخيمات إلى المعابر الحدودية، التي فيها، تُسلم كل عائلة قائمة بأسماء أفرادها لإدارة الهجرة البورمية، ثم تلتقط لهم الأخيرة الصور، وبعدها تسلم المفوضية مبلغ قدره (2000) كيات (يساوي 20 دولاراً وفتذاك) لكل لاجئ كمصاريف شخصية، منها أجور النقل إلى مناطقهم، التي تتم في اغلب الأحيان بواسطة عبارات مُرخصة من إدارة الهجرة، وخلال عملية التنقل كانوا عرضة للابتزاز، لأنه كان على كل شخص دفع أجرة النقل بما فيهم الأطفال، الذين يؤخذ منهم (200) كيات، أما الشاحنات، فتأخذ (1000) كيات للعائلة الواحدة، وبعد الوصول لمناطقهم، تعمل المفوضية في أراكان على تسليمهم حصة غذائية تكفي لمدة (15) يوماً للعائلة (IFHRL, 2000) . من الواضح ان المفوضية كانت غير مقتنعة بعودة اللاجئين، لأنها لم تأمن الجانب البورمي، الذي ربما يُنكل باللاجئين بعد عودتهم، وكان عليها عدم الاستجابة للضغط البنغلادشي مهما كلف الامر، وأن لا تورط اللاجئين بالعودة إلى بلادهم في ظل تلك الظروف .

المبحث الرابع :- عودة لاجئي الروهينغا وسياسة حكومة ميانمار تجاههم خلال (1994 – 1997)

المبحث الأول :- عودة اللاجئين واستمرار معاناتهم في ميانمار (نيسان 1994 – 1996)

بالتزامن مع عملية عودة اللاجئين، انفجرت في 28 نيسان 1994 تسعة قنابل على المباني الحكومية البورمية في

الحال لقيام قاضي المخيم (وهو ثاني أعلى مسؤول بنغلادشي عن المخيم) المذكور بضرب بعض اللاجئين (HRWA, 1996)، فضلاً عن الانتهاكات الخطيرة في المخيمات، وقيام سلطات الأخيرة بضربهم وحرمانهم من وجبات الطعام اليومية؛ لإجبارهم على العودة لميانمار (HRW, 2012)، وكانت الشرطة البنغلادشية تُطلق النار في الهواء، لتخويف اللاجئين الرافضين للعودة (IFHRL, 2000) . لم يكن هذا الأمر بالمستغرب من بنغلادش، بل كان تأكيداً لسياسة الحكومة البنغلادشية الرافضة لوجود اللاجئين على أراضيها .

ومن الجدير ذكره انه فيما يخص عملية الاستطلاع الثاني، فقد ذكر الكثير من اللاجئين أنهم سجلوا أسماءهم بحجة وجود تصحيح في سجلات عوائلهم، ولم يعرفوا أن التسجيل كان يعني الموافقة على العودة لميانمار، وفي السياق نفسه، كشف آخرون بأن المفوضية العليا قد ظلتهم، بعد ان أكدت لهم بأنها اتفقت مع الحكومة البورمية على عدم إجبارهم على العمل القسري وسيتمتعون بحرية الحركة أسوةً بالقوميات الأخرى، وستدفع المفوضية ثمن إعادة بناء بيوتهم وترميمها، وستقدم المواد الغذائية وغيرها من المنتجات الأساسية لمدة عشر سنوات، ووعدهم بالحماية اللازمة إذا اضطهدتهم الحكومة البورمية (IFHRL, 2000) . وأن لم يُثبت بعض ما ذكره اللاجئين من التزامات من المفوضية تجاه اللاجئين، إلا انه يمكن القول بأن المفوضية كانت مقصرة بحق اللاجئين، لأنها أقرتهم بالعودة، واستجابت للضغوط البنغلادشية .

تفاقت مشكلة اللاجئين بصورة أكثر بعد أن أعلنت حكومة بنغلادش عن رغبتها بعدم تجديد مذكرة التفاهم مع المفوضية العليا، والتوجه لإعادة جميع اللاجئين لبلادهم، في الوقت الذي كانت فيه المفوضية العليا بحاجة لمساعدة دولية، لأن عملية إعادة اللاجئين منذ انطلاقتها ولغاية آب 1994 قد كلفت أكثر من (60) مليون دولار أميركي، وبالفعل بدأت المفوضية بتسجيل معظم اللاجئين، فوافق (176,297) لاجئ على العودة، واستثنى (8903) لاجئ؛ لأسباب سياسية وقضائية مرتبطة بدخولهم لميانمار، ودخل (14,000) لاجئ في أيلول 1994 إلى أراكان

لاجئاً في مخيمات بنغلادش، وقُتل للاشتباه بانتمائه لمنظمة تضامن الروهينغا بعد استجواب مطول، وتكررت الحالات عندما أصيب شخص برصاص القوات البورمية، التي حققت معه وكسرت ساقه وإحدى ذراعيه وهو في طريقه للمستشفى، وعندما اخبر أهله المفوضية العليا عن الحادث لم تحرك ساكناً، ثم قدم بعض اللاجئين قائمة مكونة من (15) شخصاً قد قتلوا برصاص القوات البورمية لمنظمة هيومن رايتس ووتش، من غير الحالات المتفرقة التي لم تذكرها المفوضية العليا حتى لا تؤثر على سير عملها وإعادة اللاجئين إلى مناطقهم (HRWA, 1996) . وبذلك، أعطت تفجيرات مونغداو الشرعية الكاملة للقوات البورمية لقتل الروهينغا، بحجة مكافحة المتمردين والحفاظ على امن واستقرار أراكان، وان كان المنفذون عناصر من منظمة تضامن الروهينغا، فيعدون من المتورطين في قتل ابناء الروهينغا، لأنهم كانوا سببا في منح الشرعية الكافية للقوات البورمية لإبادة الروهينغيين .

ومما زاد في معاناة اللاجئين في بنغلادش، أن الإعصار دمر معظم مخيماتهم، وترك نصفهم دون مأوى، ثم زحف على بعض مناطق أراكان، وزاد من معاناتهم، ففي مونغداو وبوتيدونغ أصبح (7000) شخص دون مأوى، وتوقفت عملية إعادة اللاجئين خلال أيار 1994، وذلك لإصلاح بعض مراكز الاستقبال في أراكان، وإعادة إمدادات المياه وترميم شبكات الصرف الصحي، وبسبب إلحاح بنغلادش لإعادة اللاجئين تركت بعض المراكز دون إصلاح، واستؤنفت إعادتهم في حزيران من العام (HRWA, 1996)، واتساقاً مع سياسة الضغط البنغلادشي، فقد ذكرت المفوضية العليا أنها أجرت استطلاع في تموز 1994 لـ (2500) عائلة موجودة في مخيم كوتو بالونغ (Kutu Palong)، بعد ان أكدت لهم بان الحماية والأمن متوفران لهم في أراكان، وبالرغم من ذلك، فقد كشفت المقابلات عن رغبة (23%) منهم بالعودة لميانمار، وبعد ايام قامت المفوضية باستطلاع ثانٍ في المخيم نفسه، فوجدت أن (97%) من اللاجئين فضلوا العودة لوطنهم، وكان سبب هذا التحول هو الضغط البنغلادشي على اللاجئين (IFHRL, 2000)، فوصل

تبقى منهم إلى التقاعد، وأحياناً تفصلهم بحجة عدم تحييتهم للعلم الوطني البورمي أو بسبب لحاهم الطليقة، ومع هذه السياسة وبمرور السنوات، سينعدم وجود المعلمين المسلمين في المدارس الحكومية، أضف إلى ذلك الأسلوب البائس الذي يُدرس به المعلمين البوذيين الأطفال المسلمين في أراكان، وهذه الأسباب، دفعت العوائل المسلمة إلى العزوف عن إرسال أطفالها للتعليم في المدارس الحكومية، وهو ما وفر فرصة عمل ثانية للكثير من المعلمين البوذيين، الذين كانوا يحصلون على راتب قدره (1000) كيات شهرياً دون دوام (IFHRL, 2000) . ومن خلال هذه السياسة، ستضمن الحكومة البورمية ظهور جيل روهينغي غير متعلم، يمكنها السيطرة عليه بسهولة أكثر .

أما **الأوضاع الصحية**، فكانت رديئة والرعاية الصحية محدودة، ففي الوقت الذي تتمتع فيه القرى البوذية المجاورة بالرعاية الجيدة، كان الروهينغيين يبحثون عن العلاج في المراكز الصحية الأخرى، وكثيراً ما كانوا يصطدمون بقيود التنقل والحركة المفروضة عليهم من الحكومة، وكان من الاستحالة عليهم إرسال مرضاهم إلى سيتوي، وان كانت حالة طارئة، وبذلك أصبحت الحالة مركبة عليهم، فالحال في المدارس، يشبه نظيره في المراكز الصحية، فهناك نقص حاد في الملاكات الطبية الروهينغية في هذه المراكز، بسبب حرمانهم من مواصلة تعليمهم العالي (IFHRL, 2000) . وبعد ان استقرت بعض العوائل في أراكان بعد مشقة اللجوء، نشرت منظمة تضامن الروهينغا معلومات عن قيام وزارة الصحة البورمية وبإشراف حكومي عن حقن النساء المسلمات العائدات لأراكان بمانع حمل إجباري مفعوله يستمر لمدة ثلاث سنوات، وإجبار بعضهن على الحضور الإلزامي للتدريب المهني في معسكرات الجيش، إلا إن المفوضية العليا، قد أجابت على هذه المعلومات ووصفتها بـ " ادعاءات مزعومة "، ثم تطرقت لقضية الحقن الإجباري، على أنها بعد التحقيق مع وزارة الصحة البورمية تبين بأنها كانت جزءاً من " برنامج العائلة " المخصص من منظمة اليونيسيف (UNICEF)، ولم

(HRWA, 1996) . يتضح من خلال عمليات التسجيل السريعة للاجئين، بأنها لم تكن بمحض رغبتهم . وفي ظل هذه الظروف، أرسل الاتحاد الأوروبي (The European Union) في تشرين الأول 1994 بعثة إلى أراكان، للاطلاع على ظروف الروهينغا، وبعد شهر واحد (تشرين الثاني)، أكدت البعثة على وجود عنف طائفي في منطقة سيتوي مركز أراكان، فخلال تواجدها هناك، وثقت حادثة لهجوم مجموعة من الطلاب البوذيين على بعض دكاكين المسلمين وبيوتهم في السوق الرئيسي لسيتوي، كان سببها مشادة بين صاحب متجر مسلم مع راهب بوذي، وعلى إثرها استمرت الهجمات لمدة ثلاثة أيام، فهاجم خلالها الطلاب بعض مساجد المسلمين بالحجارة، وكان من بينها أقدم واكبر مسجد في سيتوي، وبسببها قُتل شخصان مسلمان وامرأة حامل، وأصيب آخرون بجروح خطيرة، ولم تتدخل السلطات البورمية إلا بعد وقت متأخر، ولم تعتقل أي شخص بوذي، بل طالبت المسلمين بالانتقال من سيتوي إلى منطقة أخرى (HRWA, 1996) . ربما كانت هذه الحادثة واحدة من عشرات الاحداث التي لم توثق أو تُذكر، فالطائفية متجذرة في جوهر العديد من البوذيين البورميين تجاه الروهينغيين، لأن الرهبان البوذيين يعملون على هذا الجانب لسنين عدة، ويشحنون بالشعب طائفياً، فمن الصعب تغييرهم بمجرد تدخل المفوضية العليا، وهذه الطائفية يمارسها المواطن العادي ورجل الأمن، الذين من واجبه حماية أرواح المواطنين، إلا انه بسبب الحقد الطائفي على الروهينغا، يتجرد من مسؤوليته ومهنيته ويتحول إلى شخص حاقد يريد الانتقام من أعدائه . وهذا الشحن الطائفي، اتخذ أشكال عدة فالتعليم في أراكان لم يكن بأفضل حال، ففي العام نفسه (1994) بلغت نسبة الأمية (90%) مقارنة بنسبتها العامة في البلاد، التي بلغت (29%)، وكشف الروهينغيين عن بعض أسباب هذه النسبة الهابطة، فالمدارس الموجودة تفرض رسوم باهظة على أطفالهم، وتكاليف نقلهم مرتفعة، وكان على كل طفل دفع (500) كيات ثمناً لكتبهم المدرسية، أما المعلمين الروهينغيين، فلم تعينهم الدولة منذ عام 1978، وأحالت من

عادوا من بنغلادش " دون إن تمنحهم أي مكانة قانونية في ميانمار، وبعد شهر من عودتهم، زودتهم ببطاقات صفراء، وحدّثت مجالس القرى والإدارات المحلية سجلات الأسر الروهينغية، فحذفت أسماء المتوفين وأضافت أسماء الأطفال والأشخاص المتزوجين، وبحلول آذار 1996 ظهرت مؤشرات حكومية ايجابية تجاه الروهينغا، بعد تفعيلها لقرارها المعلن في تموز 1995 بخصوص تنظيم سكان شمال أراكان (الروهينغيين) من خلال تزويدهم " ببطاقات تسجيل مؤقتة جديدة "، ومنحها لجميع الروهينغيين (الباقين في أراكان والذين لجأوا لبنغلادش)، لكنها لم تُحدد صلاحية نفاذها، وبالرغم من أنها لم تكن حلاً نهائيًا لمشكلة انعدام الجنسية، لأنها مؤقتة ومن المحتمل إن تلغيها الحكومة متى شاءت، إلا أن المفوضية العليا تأمل بأن تكون هذه العملية هي خطوة في الاتجاه الصحيح لحل المشكلة، لأن الحكومة البورمية لم تتعلم بعد ثقافة التسامح والتعايش السلمي مع الأقليات (HRWA, 1996) .

وبالرغم من هذا التفاؤل، إلا إن عملية تسجيلهم قد اصطدمت بتصريح وزير الداخلية البورمي الجنرال ميا ثين (Mya Thinn)، الذي قال : " أن المسلمون في أراكان لم تعترف الحكومة بهم كمواطنين بورميين، طبقًا لأنظمة التجنيس الحالية، ولم يتم تسجيلهم حتى بصفة " مقيمون أجنبي "، ونتيجة لظروفهم هذه، لا يُسمح لهم بالسفر والتنقل داخل البلاد، ولا يُسمح لهم في الخدمة أو التعيين في مؤسسات الدولة أو تولي المناصب، ويمنع دخولهم لمؤسسات التعليم العالي " . وهذا التصريح من مسؤول رفيع المستوى في بلاده، يعطي دلائل مؤكدة على تطبيق سياسة التمييز والاضطهاد ضد الروهينغا، علمًا أن الظلم والتعسف الحكومي كان مضاعفًا على الروهينغا، لأن المواطنين البورميين الآخرين قد عانوا من بطش النظام البورمي وقسوة تعامله معهم يوميًا، الأمر الذي يدل على أن معاناة الروهينغا كانت أكبر وأكثر، إذ حُرِّموا من أبسط حقوقهم، وكانوا عرضة للاعتقال التعسفي والقتل في حال الاشتباه باتمائمهم للثوار الروهينغيين (المسلحين)

يستهدف النساء المسلمات فقط (HRWA, 1996) . لم يكن ذلك بالأمر المستغرب من الحكومة البورمية . ونتيجة لهذه الظروف، أدانت منظمة أطباء بلا حدود (فرع فرنسا) (MSF) في تقريرها الصادر في أواخر أيلول 1995 العودة غير الموفقة للاجئين، لعدم توفر الظروف المناسبة لهم، ولأنها كانت إجبارية وليست طوعية، وحملت المفوضية العليا مسؤولية ذلك، وأيدتها في الإدانة منظمة أطباء بلا حدود (فرع هولندا)، التي قدمت دراسة استقصائية في معظم المخيمات، وتوصلت إلى نتيجة مفادها إن معظم اللاجئين كانوا مجبرين على العودة لميانمار . وكشف بعض المسلمين لموظفي منظمة هيومن رايتس ووتش في سيتوي في شباط 1996 عن استمرار الشعور المعادي للروهينغا في أراكان، وذكروا حالات شراء المدنيين البوذيين والجنود البورميين للسلع والمواد من متاجر المسلمين دون دفع مبالغ نقدية لهم، ويقولوا لهم : " لن ندفع، وافعلوا ما شئتم، وقوات الشرطة لن تسمعكم "، في ظل عدم وجود شرطي مسلم واحد بين قوات الشرطة، فجميعهم بوذيون (HRWA, 1996) . وهذا تأكيد على ما سبق ذكره، بأن المفوضية كانت مقصرة في إعادة اللاجئين، وكان عليها عدم الرضوخ للضغوط البنغلادشية، وعليها إن تتصرف طبقًا لرؤيتها الخاصة، ويرجع بعض ما يعانيه الروهينغيين من مشكلات لسياسة المفوضية العليا .

أما فيما يخص مسألة دخولهم لأراكان، فاعتمدت السلطات البورمية على أسلوب مطابقة أسماء العائدين مع سجلات مجلس إدارة القرى والإدارات المحلية ووزارة الهجرة والقوى العاملة (أسس مجلس الدولة وزارة الهجرة في حزيران 1995 تحت إشراف قيادة عسكرية مُتشددة بقيادة الجنرال ماونغ لا " Maung Hla ") والتحقق من وجودها، وقد كانت العملية تستغرق وقتًا طويلًا، وسجلت معظم العائدين للبلاد والذين فقدوا مستمسكاتهم أو أتلفت أو لم يمتلكوا وثائق رسمية أصلًا (خاصة الأطفال الذين ولدوا في مخيمات اللاجئين) (HRWA, 1996) بصفتهم " أشخاص

هذا العمل على جميع ابناء الشعب أو حُصت به فئة معينة،
يبقى عمل مرفوض إنسانياً وقانونياً ودولياً .

فبعد التوثيق الرسمي لانتهاكاته عن طريق المقرر الخاص
للأمم المتحدة في ميانمار ومنظمة العفو الدولية (Amnesty
International) ومنظمة هيومن رايتس ووتش، أدانت
منظمة العمل الدولية سياسة الحكومة البورمية مرارًا وتكرارًا؛
لعدم دفعها أجور العمال، وتفاعلت الجمعية العامة للأمم
المتحدة مع الأمر، وأصدرت مجموعة قرارات استنكرت فيها
العمل غير مدفوع الأجر . أما في أراكان، فإن الأمر مختلف،
فغالبًا ما يتزامن هذا العمل مع الإيذاء الجسدي للعمال
الروهينغيين عن طريق قوات الحدود (نا سا كا) (Na Sa
Ka)⁽¹⁾ الذين يشرفون على العمل، والتي أجبرت الروهينغيين
أما لدفع رسوم أسبوعية لتجنب العمل القسري، وهي رسوم لا
يستطيع الكثير منهم دفعها، أو عليهم التوجه للعمل

(Lindblom and Other's, 2015)، أما من يحاولون
الهروب من القرية رفضًا للعمل، فتجلب قوات الحدود أطفالهم
ونسائهم، وكشفت حالات كثيرة عن إجبار أطفال دون
(12) عامًا على العمل، وبعض النساء عملن وهن يحملن
أطفالهن الرضع، ويُجبر الأطفال والنساء على العمل في حالة لا
يوجد في العائلة رجل بالغ للعمل، أو في حالة وجود رجل
لكنه مُسن وغير قادر على العمل، فالعمل القسري أمرٌ لا بد
منه (IFHRL, 2000) . وهذا أسلوب حكومي جديد
لمعاينة الروهينغيين، لم يكن يألفوه قبل لجوئهم لبنغلادش .

فكان على عاتقهم الكثير من الأعمال الملمزمين بتنفيذها،
لأن أراكان منطقة غير متطورة وتنتظرها مشاريع كثيرة،
لتشجيع السياحة فيها، والجيش يطمح في بناء شبكة طرق
برية وسكك حديد يبلغ طولها (1200) ميل تربط
بنغلادش مع رانجون، وبناء مئات الثكنات العسكرية لقوات

(1) هي قوة أمنية مؤلفة من الجيش والشرطة والمخابرات وضباط
الجمارك وشرطة مكافحة الشغب، تعمل في إقليم أراكان (راخين)،
وهي تابعة لوزارة شؤون الحدود . (Lindblom and
Other's, 2015) .

(HRWA, 1996) .

أما فيما يخص التمييز الديني ضد الروهينغيين، فقد كانت
السياسة الحكومية ذات شقين، الأول هو تعزيز البوذية، والثاني
لتمييز المسلمين، فالبوذية لا تستخدم التبشير والتحويل ضد
المسلمين ليصبحوا بوذيين، بل تعمل على استبعادهم وإذلالهم،
من خلال مضاعفة عدد المعابد والمدارس البوذية المشيدة على
أراضي الروهينغيين، والتي كانت تُبنى على التلال والأماكن
المرتفعة في أراكان، لتوحي للزائرين بأن المنطقة بوذية وليست
إسلامية، ولفرض هوية الميانمارن على الهوية الإسلامية، وإجبار
الروهينغيين على المشاركة في بنائها، في الوقت الذي تُغلق فيه
مساجدهم ومدارسهم القرآنية وتُدمرها، وتمنعهم من ترميم أو
بناء أخرى غيرها (IFHRL, 2000) . من الواضح كل
هذه الأساليب الحكومية كانت تنو نحو إجبار الروهينغا
للبحث عن موطن جديد لهم غير ميانمار، أو العيش فيها تحت
رحمة البوذيين، إن وجدت هذه الرحمة .

**المطلب الثاني :- مشكلات اللاجئين بعد عودتهم
لبلادهم (1994 – 1996)**

أولاً :- العمل القسري وفرض الضرائب التعسفية (1994 – 1996) .

طبّق العمل القسري (الإيجاري) على معظم أبناء
الشعب البورمي دون استثناء، وأطلقت الحكومة على
المشركين به اسم " **المتطوعون** "، الذين بسواعدهم شيدت
بعض البنى التحتية مثل الطرق والجسور أو البنايات الحكومية،
وبعضهم شارك في أعمال شركة النفط الفرنسية، التي استثمرت
بناء خط أنابيب النفط في جنوبي البلاد، فضلًا عن تشييد
المقرات والمعسكرات للجيش البورمي، أو مساعدتهم في النقل
والتموين في أوقات الهجوم على مناطق الأقليات النائية،
واستغلالهم في بعض المشاريع الصناعية والسياحية، من خلال
ترميم بعض المواقع التاريخية القديمة وبناء المباني الدينية، وبالرغم
من أعمام هذا العمل على الجميع، إلا أن ممارسات تطبيقه
كانت تختلف في مناطق الأقليات، ومنها أراكان، التي وصلت
فيها عقوباته إلى الموت (IFHRL, 2000) . سواء طبّق

العنصري ضد الروهينغيين، ثم طالبت (المفوضية) الحكومة البورمية بالحد من العمل القسري، ووافقت الأخيرة على تقليصه لأربعة أيام بالشهر لكل فرد في الأسرة، بعد إن كان يستمر لأسبوع أو عشرة أيام وأحياناً أسبوعين في موسم الجفاف (كانون الأول - تموز)، وتعهد الجنرال خين نيونت رئيس مجلس الدولة للمفوضية العليا بعد زيارته لأراكان في حزيران 1996 بإنهاء أعمال السخرة في أراكان (HRWA, 1996)، وبالفعل شهد انخفاضاً ملحوظاً في تطبيقه، لكنه فتح آفاق جديدة لابتزاز الروهينغيين، إذ فرضت على العوائل التي تعتذر عن العمل دفع رسوم قدرها (500) كيات شهرياً، لتجنب الإذلال والمجاعة والعنف، وهو ما زاد من معاناتهم وإفقارهم، وفي بعض المناطق فُرضت على بعض العوائل الروهينغية دفع (500) كيات مع دجاجة واحدة أو كميات من الحطب والخيزران، وبالفعل توجهت الكثير من العوائل للدفع، وبهذه الطريقة استنزفوا معظم ممتلكاتهم تدريجياً، وطرقت أذهانهم فكرة الهروب إلى بنغلادش مُجدداً، ومن آفاق الابتزاز الأخرى، التي تزامنت مع هجمات منظمة تضامن الروهينغا على بعض الأهداف في أراكان، هو حراسة بعض المسالك البرية الرابطة بين القرى والسواحل، لرصد هجمات عناصر منظمة التضامن، ووضعت هذه العملية تحت إشراف قوات الحدود، التي فرضت على كل عائلة روهمينغية المشاركة في الحراسة لمدة (5 - 6) أيام في الشهر، وكانت عناصرها تجوب المسالك ليلاً، فإذا وجدت احد الروهينغيين نائماً أثناء الواجب، تنهال عليه بالضرب، وعليه إن يُقدم أعداد من الماعز أو البط أو لترات من البنزين كغرامة على نومه (IFHRL, 2000) . من غير المعقول القول أن تطبيق العمل القسري كان على درجة واحدة بحق البورميين جميعاً، فلم تذكر المصادر أو التقارير الرسمية وغير الرسمية ان المواطنين البورميين قد عانوا مثل معاناة الروهينغيين في هذا المجال .

وإلى جانب العمل القسري، كان على الروهينغيين الالتزام بما يُسمى " المساهمات العينية "، التي اختلفت من منطقة إلى أخرى، فبعض العوائل كان ملزمة بتوفير حطب يكفي لثلاثة

الحدودية البورمية (HRWA, 1996)، ومن اجل تنفيذ ذلك، عمل المتطوعون لمدة تتراوح (10 - 12) ساعة، وأحياناً تصل إلى (14) ساعة يومياً، ويستمر عملهم هذا ل (12) يوم بالشهر في خدمة الجيش، وشهدت بعض الحالات نقص في الطعام لمدة أسبوع، وأن جلب الروهينغيين الطعام من بيوتهم، استولى عليه الجنود وتناولوه بدلاً عنهم، الأمر الذي دفع الكثير منهم إلى العزوف عن جلب الطعام من بيوتهم حتى وان تعرضوا للمجاعة، أما طبيعة التعامل، فكانت قاسية وبدون رحمة، فمن يتأخر عن إقرانه بسبب الإعياء (وخاصة الأطفال منهم)، لا يدفعه الجيش، بل يضربه بأعواد الخيزران المصاحبة لأصوات الضحك الصادرة من الجنود، لإذلالهم، ولم يُترك لهم وقتٌ للاستراحة إلا في وقت تناول وجبة الغداء، أن توفرت، وحتى هذا الوقت لم يُحترم في كثير من الأحيان، وتعمل السلطات على تخفيض هذا العمل في موسم تساقط الأمطار، الذي تُكلف فيه الروهينغيين بمهمة زراعة أشجار المطاط المملوكة من قادة للجيش . ويتبين العمل في المعسكرات من منطقة إلى أخرى، تبعاً لقرب المعسكرات منها وكثافة سكانها، وبالرغم من جهودهم هذه، إلا أنهم كانوا يتحملون دفع نفقات وصولهم لمكان عملهم شخصياً، والتي كانت تكلفهم (150) كيات شهرياً، وإذا لم تتوفر النقود، فعليهم السير لمدة (4) ساعات، وبسبب هذه الأعمال، كان اغلب الراجعين يعانون من الإسهال الحاد والملازما، ويقعون في صراع مع المرض، لعدم توفر النقود اللازمة لشراء العلاج (IFHRL, 2000) . من الواضح أن هذه الممارسات تكشف عن مستوى حقد الحكومة البورمية بحق الروهينغا، والتي تعمل جاهدة في سبيل استغلالهم، لتنفيذ مشاريعها، حتى تتحقق إبادتهم نهائياً وبطريقة صامتة دون إثارة المجتمع الدولي، بحجة تطبيقهم للقانون، علماً إن الحكومة قد صاغت هذه السياسات البشعة في قالب قوانين رسمية، ولم يكن أمام الروهينغيين إلا الامتثال لها .

ورغم رفضها للعمل القسري، أوضحت المفوضية العليا أنه لم يطبق على الروهينغيين فقط بل شمل الشعب البورمي بأسره، ووفقاً لذلك، لا يمكن اعتباره جزءاً من سياسة التمييز

طُبق على السواد الاعظم من الشعب البورمي، ولم يعوض المالكين عن ممتلكاتهم (HRWA, 1996). ربما تساوى الروهينغيون إلى حد ما مع إقراهم البورميين في هذا المجال بالتحديد .

أما بخصوص الضرائب التعسفية، فكان من شروط استخدام الأراضي الزراعية هو دفع الضرائب للحكومة، التي كانت ضرائب عينية وليست نقدية، فكانت تؤخذ نسبة مئوية من المحصول الزراعي، أو حصة من المحصول منه، وتُباع للحكومة، أما في أراكان الإسلامية، فتحتسب الضريبة على أساس مساحة الأرض المؤجرة بالكامل وليس على أساس مساحتها المزروعة، وهذا ظلم للمزارعين الروهينغيين، فضلاً عن ذلك، كان الجنود البورميون يحصدون نسبة من الرز دون رخصة من المزارعين (البورميين بصورة عامة)، الأمر الذي كان يدفع المزارعين الروهينغيين للإسراع في بيعه للحكومة بأسعار قليلة، قبل أن يحصده الجنود، ثم ترسل الحكومة هذا الرز لإطعام جنودها ولدعم بعض رواتب موظفيها أو يرسل أحياناً للتصدير الخارجي، وبالرغم من أن نسبة الرز المباع بهذه الطريقة خلال المدة (1988 – 1994) يُقدر بـ (3.3 %) من إجمالي الرز المشتري، إلا ان سعر الشراء من الحكومة كان منخفض جداً مقارنة مع السعر الراجح في الأسواق، فمثلاً في أراكان في شباط 1996 كان سعر الحكومة الرسمي هو (75) كيات للطن، في حين كان سعره في الأسواق التجارية (350) كيات، وبذلك كانت الحكومة تستغل هذا الفارق لصالحها على حساب المزارعين الروهينغيين . أضف لذلك، انه منذُ عام 1992 كان على جميع العوائل المسلمة في شمالي أراكان دفع ضريبة تُدعى " ضريبة الفلفل الحار"، بغض النظر عما كان الفلفل يُزرع أم لا في مناطقهم، ونتيجة لذلك، كان الروهينجيون مضطرين لشراء الفلفل الحار من الأسواق بمبلغ (500) كيات وتسليمه لقوات الحدود (نا ساكا)، ثم كشف العديد من الروهينغيين في شباط 1996 عن مسألة فرض الحكومة للضرائب على الذين يذهبون للأثمار أو الغابات لغرض الصيد (HRWA, 1996)،

أيام لقوات الحدود، أو توفير (30) حزمة من الخشب المستخدم في سقوف المباني، والعائلة التي لا تقدم ذلك، عليها دفع (100) كيات عن كل يوم، الأمر الذي أجبر الكثيرين على الافتراض من بعض الأغنياء وتسديدها لهم عن طريق العمل، بل اضطرت بعض العوائل إلى اخذ الخشب من سقوف بيوتها لتسليمه للجيش، وبعضها فُرض عليها تقديم كميات من الحجر لبناء الطريق الرابط بين سيتوي ورانجون، وهو ما استلزم ذهابهم لمسافة تبعد نصف ساعة عن مناطقهم لجمع الحجر، وتحملهم تكاليف النقل، والعائلة التي تعجز عن تقديم ذلك، تكون مُلزومة بدفع (2500) كيات خلال مرحلة البناء (IFHRL, 2000). وهذا لون آخر من ألوان العقاب الحكومي البوذي بحق المسلمين الروهينغيين .

وفيما يخص ملكية الأراضي، فأن كل الأراضي هي ملكٌ للدولة، ويمكن تأجيرها لمستخدمين، يكون من حقهم استخدام الأراضي أو توريثها لأبنائهم، أما الأراضي الزراعية المخصصة لزراعة الرز، (والتي تُشكل أكثر من نصف الأراضي الزراعية في ميانمار) فأن حق استخدامها يكون من قبل المواطنين المساعدين (المشاركين) أو المجنسين أو المقيمين الأجانب، ولا يحق لهم بيعها أو تأجيرها، أما الروهينغا، فلا يحق لهم استخدام أراضي الرز أصلاً، لكن بعد تدخل المفوضية العليا في عام 1992، أصدرت السلطات البورمية تعليمات تسمح لهم بحق الاستخدام فقط، دون وجود وسيلة قانونية للاحتجاج على فقدان هذه الأراضي أو تجديد حق الاستخدام مرة أخرى، وبالرغم من هذه المخاوف، فبعد عودتهم للوطن استرجعوا معظمهم هذه الأراضي بعد جلسات مع القضاة والمحاكم المحلية البورمية تارة ودفع رشاوى كبيرة تارة أخرى، وفي هذا الصدد، ذكر احد الروهينغيين العائدين لبلاده في آذار 1996 أنه دفع معظم أمواله للسلطات المحلية في سبيل استرجاع أرضه، في حين صادر الجيش أجزاء واسعة من مونغداو وبوتيداونغ من اجل بناء طرق نقل وقرى نموذجية وثكنات عسكرية ومحطات كهرومائية ومزارع للجمبري وغيرها من الأنشطة التجارية، علمًا ان قانون مصادرة الممتلكات،

(كيات، وكانوا ملزمين بشكل منتظم في تمويل الزيارات الرسمية للمسؤولين، وغالبًا ما يأخذ الجنود الدجاج والماعز من سكان القرى الروهينغيين، لإطعام مسؤوليهم، ولم تسلم حتى الحيوانات من قوات الحدود، فكانت الرقابة والضرائب مفروضة على المواشي وتربيتها، لأنها مسجلة في قوائم خاصة حسب الأنواع والأعداد، ويجب إبلاغ القوات عن حالات البيع والشراء أو الولادة والنفوق، ففي جميع الحالات كان على المري دفع الأموال (IFHRL, 2000) .

ثانيًا :- الترحيل القسري وبناء القرى النموذجية (1994 - 1996) .

أما فيما يخص مسألة الترحيل القسري، التي تزامنت مع عودتهم إلى أراكان، فقد سعت الحكومة من خلاله لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي، السيطرة على أراكان وعسكرة المناطق الشمالية (اغلبها روهينغيين) منه، وحصر الروهينغيين في منطقتي مونغداو وبوتيداونغ فقط؛ والعمل على زيادة توطين البوذيين في أراكان من خلال برنامج القرى النموذجية؛ واحتواء الروهينغيين في شمالي أراكان من خلال الوجود العسكري المكثف فيها، الذي يخدم التطهير العرقي والديني بصورة مستمرة (IFHRL, 2000)، وقد أشرفت قوات الحدود (ناسا كا) على ترحيلهم، فنقلت عوائل روهينغية بالقوة من مدينة سيتوي إلى مونغداو وبوتيداونغ، ووثق مقرر الأمم المتحدة في ميانمار هذا الترحيل من خلاله تقريره المؤرخ في شباط 1995 إذ ذكر أنه " قد رُحلت في تموز 1994 أكثر من (500) عائلة مسلمة من قرية نغا (Nga) التابعة لمنطقة مينبيا (Minbya) الواقعة شرق مدينة مروك أوو (Mrauk - Oo) على متن قوارب إلى مونغداو وبوتيداونغ"، وفي أواخر عام 1994 نُقلت (150) أسرة مسلمة من منطقة مين باي (Min Bya) بمعية (350) أسرة من مروك أوو إلى مونغداو، وخلال (تشرين الثاني 1994 - شباط 1995) اضطر (1500) قروي مسلم من أربع قرى تابعة لبلدة واحدة بالانتقال إلى بوتيداونغ، وفي آذار 1995 تلقى (3000) مسلم من قرية بيك ذي

فصناعة قارب صغير كان يتطلب دفع (50,000) كيات لقوات الحدود كرخصة لبنائه، وعليهم تسليم (16000) كيات كضريبة لاستخدامه، مضافًا لذلك، دفعهم (200) كيات وتسليمهم كيلوين من الأسماك المجففة أسبوعيًا لقوات الحدود، وفي كثير من الأحيان، يحضر ضباط قوات الحدود إلى الشواطئ مباشرة لاختيار أفضل الأسماك الموجودة في قوارب الصيد، هذا من غير وكلاء الدولة، الذين كانوا يفرضون أسعار محددة لشراء الأسماك، ومن يخالف ذلك، يتعرض لأقسى أنواع العقوبات، ونتيجة لهذه الإجراءات قل الصيادون على شواطئ أراكان (IFHRL, 2000) . من الواضح صار كل شيء على الروهينغيين يُقدر بالمال، وإذ لم يُدفع، تفرض العقوبات عليهم، وهذا ما كانت الحكومة تريد تحقيقه .

وهذه الضرائب استثنائية، لأنها لا تفرض إلا على الروهينغيين، الذين فرضت عليهم أيضًا ضرائب تنظيف الشوارع والطرق عند زيارة المسؤولين الحكوميين لمناطق الروهينغا، وكان عليهم المشاركة في مبالغ بناء المدارس والعيادات وترميم المعابد البوذية، وهذا ما زاد في معاناتهم (HRWA, 1996)، ووصل الأمر بقوات الحدود قيامها بحجز (2000 - 2500) روهينغي بشكل اعتباطي، بحجة أنهم رموا بيوثهم دون الحصول على رخصة من السلطات البورمية (HRW, 2012)، التي لم تمنحهم تصاريح لبناء منازلهم، فعلى سبيل المثال، امتثلت السلطات في مونغداو لقانون عرقي ينص على " من اليوم، لا يحق لأي مسلم بناء بيت في مدينة مونغداو"، ولا يمنح التصريح إلا بدفع مبالغ باهظة للسلطات، ومن يمتلك المال ويحصل على تصريح البناء، فعليه أن يدفع مبلغ قدره (5000) كيات، ويبنى بيت مؤقت مصنوع من الخشب والخيزران، و لا يُسمح لهم ببناء البيوت الدائمة، وإذا احترق هذا البيت الخشبي، فالسلطات لا تمنح صاحبها أي تعويض بل ترميه بالسجن . وفرضت الرسوم حتى على المناسبات الاجتماعية، فعلى الروهينغيين دفع رسوم عن كل مناسبة زواج أو ولادات أو وفيات، فمراسيم الزواج تكلف (8000) كيات، وولادة كل طفل رسمها (100) كيات، وحالة الوفاة تُسجل بـ (500

فالبرنامج يهدف إلى إعادة التوازن المجتمعي القديم في أراكان، ومن الجدير ذكره، أن البرنامج اتسم بالبعد الديني، فالمؤسسات الدينية البوذية تسعى لإيصال تأثيرها إلى عمق أراكان، لتضييق الخناق على الروهينغيين، واستغلال ذلك من خلال بناء معابد ومدارس جديدة، وتقليل فرص تعلم الروهينغيين (IFHRL, 2000).

وبحلول عام 1995 استقرت اثني عشرة عائلة بوذية هناك، وشجعت الحكومة بعض البوذيين على الانتقال من بنغلادش للسكن فيها، علمًا أن أكثر الأراضي التي شيدت عليها القرى النموذجية تعود ملكية للمسلمين، ولم تعوضهم الحكومة عنها، والأكثر من ذلك، إن بعض المسلمين قد شاركوا ببنائها دون أجور وتحت ضغط من قوات الحدود. وبعد توطئ البوذيين فيها مباشرة، بدأت التوترات تعود لأراكان ثانية، لأن أخباره وصلت لما تبقى من اللاجئين في مخيمات بنغلادش، وأوقف خطة عودتهم للبلاد، وبما أن ميانمار ملتزمة بمذكرة تفاهم مع المفوضية وتريد تنفيذها، فقد أرجأته، بسبب تدخل المفوضية المستمر، ثم عادت واستأنفته في أوائل عام 1996، بعد ان شيدت قرى نموذجية جديدة للبوذيين في مدينة مارك أوو وبسواعد الروهينغيين وبدون أجور (HRWA, 1996)، ثم توقف بناؤها جزئيًا في منتصف العام نفسه (1996)، بعد ضغط المفوضية المتواصل على الحكومة البورمية (IFHRL, 2000). من الواضح ان الحكومة البورمية مصممة على طرد الروهينغيين وتوطئ البوذيين في أراكان.

ثالثًا :- قيود التنقل والسفر (1994 - 1996).

أما حرية التنقل والسفر، ففرضت الحكومة البورمية قيودًا صارمة على حرية حركة الروهينغا، فلأغراض التنقل الداخلي يُعد الروهينغا من الأجانب، ومن الناحية النظرية، يجب تطبيق قانون الأجانب النافذ في عام 1940 عليهم، والذي يُطلب فيه من كل شخص حصوله على ترخيص مثبت عليه اسمه وصورته، ليتسنى له التحرك داخل البلاد، وبسبب ظروفهم المادية الصعبة، تعذر على الروهينغيين دفع رسوم تصاريح

(Pike Thee) أمرًا بالانتقال إلى مناطق أخرى، وفي المدة (آذار - أيار 1996) أُجبر جميع سكان مارك أوو (بما فيهم البوذيين) على الخروج من المناطق المحيطة بالمعابد القديمة؛ بذريعة تشجيع السياحة فيها، فضلًا عن ذلك، هُجرت أعداد من الروهينغيين لتأمين مساحات مناسبة لبناء أحواض تربية الجمبري، التي يملكها قادة الجيش (HRWA, 1996).

وفي ظل هذه الظروف، نضج برنامج "القرى النموذجية"، الذي أعلنته الحكومة في عام 1988، والذي وضع خطط مستقبلية لبناء قرى نموذجية في مونغداو وبوئيداونغ، لتوطئ البوذيين (الراخين) فيها، وكلفت قواتها العسكرية بنقل الروهينغيين من مناطقهم القديمة إلى مناطق شمالي أراكان، والعمل على تطوير المناطق القديمة ضمن هذا البرنامج، ومن هذا المنطلق، تحول اضهاد الروهينغا إلى طابع حكومي مؤسسي (HRWA, 1996). أن التغيير الديمغرافي كان منهجيًا واضحًا للحكومة بعد مباشرتها ببرنامج القرى النموذجية.

وتفصيلًا لهذا البرنامج، كان قد سبق أن أعلنت الحكومة بأنه سيتم بناء أكثر من (40) قرية نموذجية في أراكان، وسيُباشر العمل بها رسميًا في عام 1990 على الأراضي التي صادرت من المسلمين الروهينغيين (Lindblom and Other's, 2015)، ويُعد هذا البرنامج احد الوسائل الرئيسية لسياسة التطهير العرقي الهادفة لتفريغ أراكان من الروهينغا، الذين يشكلون (90%) من سكان شمالي أراكان، في سبيل ضمان توطئ البوذيين الموالين لها، فضلًا عن إضعاف حركة الثوار الروهينغيين. ولإنجاح هذا البرنامج، قدمت الحكومة بعض المغريات للمستوطنين، منها توفير بيت خاص لكل عائلة بوذية تسكن هناك، وتُملكها أرض زراعية تُقدر بهكتارين، وتزودها بأدوات زراعية وبعض المواشي، وتقدم لها المعونات الغذائية خلال مدة محدودة. وقد بررت الحكومة البورمية مسألة تطبيق هذا البرنامج، فصرحت أنه من المهم إعادة البوذيين لأراضيهم التي خسروها خلال أحداث عام 1942، بعد إن دفعهم الروهينغيون نحو الجنوب،

هذه القرارات الحكومية ضد الروهينغا، هي ظلم بحق مفاهيم الحرية ومواثيقها الدولية وأبعادها الإنسانية .
وقد اشتكى بعض سكان مونغداو من هذه السياسة البورمية للمفوضية العليا، التي طالبوها بعود الحماية التي تعهدت لهم بها في المخيمات، وإن وجودها في ميانمار هو لحمايتهم من أي مشكلات قد تعترضهم، إلا ان مكتب المفوضية في مونغداو رد عليهم بالقول : " سنرى ما يمكن ان نفعله، لأنهم لا يسمعوننا "، وفي ضوء ذلك، اتهم الروهينغيون المفوضية بالتظليل ونكث وعودها، بل هي من سلمتهم للحكومة البورمية لمعاقتهم، واتناهم مُجددًا شعور العودة إلى بنغلادش، رغم الصعوبات التي مرت عليهم (IFHRL, 2000) . وبالفعل، ان المفوضية تتحمل جزءًا من معاناة الروهينغا بعد عودتهم .

واتساقًا مع هذه السياسة، فقد صرح ميا ثين وزير الداخلية البورمي بالقول : " مهما كانت أحكام قانون المواطنة في عام 1982 التي تتعلق بحقوق المواطنين المساعدين والمجنسين، فلا توجد حرية حركة للمسلمين في أراكان "، فقد كان أمر التنقل من مناطق ميانمار إلى أراكان وبالعكس شبه مستحيل على الروهينغيين، وتدهور الوضع بصورة أكثر بعد عام 1992، بعد أن رفعت الحكومة عدد قواتها المسلحة في أراكان، ووضعت حواجز على طرقها وأنهاها؛ للسيطرة على سكانها وقطع الإمدادات عن ثوارها (المتمردين حسب رأيهم)، فصارت شمالي أراكان من أكثر مناطق ميانمار ازدحامًا بالقوات المسلحة . ومصدقًا لما ذُكر، فان معاون مدير مصرف الأملاك الاقتصادي البورمي هو شخص مسلم ويمتلك حقوق المواطنة الكاملة وسكن في بوثيراونغ، وقد استدعاه مدير مصرفه في رانجون في أيلول 1992، لكن السلطات رفضت منحه تذكرة طائرة للسفر من سيتوي إلى رانجون، لأنه من مواطني أراكان المسلمين، وفي الشهر نفسه، تكررت الحالة مع مواطن بورمي مسلم (ليس روهينغي بل من الفروع الإسلامية الأخرى في ميانمار) يمتلك الجنسية البورمية وهو طبيب بيطري وموظف حكومي ويسكن سيتوي، وقد أصيب بمرض ويتطلب علاجه في رانجون حصرًا، إلا إن السلطات رفضت

السفر والشاوى اللازمة لإصدارها . ومن الناحية العملية، فرضت السلطات عليهم قيود أكثر صرامة داخل أراكان، بغض النظر عن امتلاكهم للوثائق الرسمية من عدمه، وعلى الراغبين منهم بالسفر خارج قراهم تقديم طلب رسمي قبل أسبوع (Lindblom and Other's, 2015) للمجلس المحلي، وبعدها يمر طلبهم لأقرب قاعدة لقوات الحدود ثم للشرطة وبعدها لشرطة مكافحة الشغب، التي بدورها تحوله للمخبرات العسكرية ثم الجمارك، وجميعها توافق حتى يُسمح لهم بالتنقل لقرى أخرى، علمًا أن معظم التصاريح التي كانت تصدر مدتها رحلة واحدة وزمنها (12) ساعة فقط ولأقرب قرية ممكنة، ونادرًا ما يسمح لهم بالبقاء ليلة واحدة، بعد دفعهم رسوم رمزية للمكاتب الحكومية المحلية (HRWA, 1996)، وعليهم تسجيل أسمائهم في مكاتب الهجرة في المنطقة (القرية أو البلدة) المقصودة للسفر، ومن لم يُسجل، يكون قد ارتكب جريمة ويعاقب عليها (Lindblom and Other's, 2015)، باستثناء التنقل بين منطقتي بوثيراونغ ومونغداو، اللتين يسمح فيهما للروهينغيين بالبقاء لمدة (15) يوم، ومن يبقى أكثر، تتهمه الشرطة بمحاولة الهروب إلى بنغلادش وتفرض عليه غرامة مالية، ومن لا يدفع، يتعرض للعباق، وقد كان لتقييد حركة الروهينغيين اثر اقتصادي كبير على حياتهم، فأنها أدت إلى إفقارهم، لأنه لم يعد بإمكان الفلاحين منهم بيع غلاتهم الزراعية خارج قراهم، الأمر الذي أدى لانخفاض أسعارها، فأن سُحح لهم بحرية الحركة، ربما تُباع بسعر مُضاعف، والحال ينطبق على من يبحثون عن عمل أو يعملون بالتجارة وغيرها من المجالات الاقتصادية، وكانت قوات الحدود تقوم بجولات جرد للعوائل كل ثلاثة أيام، ومن لم يجدونه خلال جولات التفتيش، أو غادر دون إذن مُسبق منهم، يُشطب اسمه من سجلات القرية ولم يعد من سكانها، وبعض الروهينغيين أكد بأنهم أوضاعهم خلال مرحلة النزوح في (1991 - 1992)، كانت أفضل بكثير من أحوالهم خلال (1995 - 1996)، بسبب تعسف قوات الحدود ضدهم، فحياتهم أشبه بالسجن (IFHRL, 2000) .

هذه الخطوة كان لابد منها لمواجهة تطرف الحكومة ضد أبناء الروهينغا .

المطلب الثالث :- تلكؤ اجتماعات المؤتمر الوطني وتعليق عودة اللاجئين (تشرين الثاني 1995 – آذار 1997)

وفي الوقت الذي كان فيه الروهينغا يُعانون من سياسة الحكومة، وجهت لها الزعيمة سو كاي الانتقاد في 22 تشرين الثاني 1995، لكن ليس من باب الدفاع عن الروهينغا، بل من باب آخر تخص فيه مسألة تشكيل المؤتمر الوطني وعمله، وذلك من خلال بيانها الصحفي، الذي وصفت فيه المؤتمر الوطني " أنه غير ديمقراطي في طريقة تشكيله وإجراءات عمله، فمن بين (677) مندوب حضروا المؤتمر الوطني، كان (15%) منهم قد فازوا في الانتخابات، وهذا يعني تحوّلهم رسمياً إلى أقلية، ولم يتم استشارتهم في وضع أهداف المؤتمر ولا إجراءاته العملية، وكانت القرارات التي يتفقون عليها في المؤتمر تُغيّر فيما بعد من مجلس الدولة، وكثيراً ما تُعرض القرارات قبل مناقشة القضية بالكامل، والمؤتمر لم يُناقش الخطوط العريضة والمبادئ العامة للدستور بل يدخل في حيثياته أيضاً، وبدلاً من إن يُسلم السلطة، عقد اجتماعه الوطني في عام 1993 لصياغة دستور جديد، بعد إن اختار اغلب مندوبي المؤتمر الوطني" . وبعد اجتماعات مُتقطعة، استؤنفت اجتماعات المؤتمر الوطني في 28 تشرين الثاني 1995، وحضر خلالها كل ممثلين الرابطة الوطنية والبالغ عددهم (86) شخصاً، ثم خرجوا قبل أن يبدأ الاجتماع رسمياً، وبعد يوم واحد (29 تشرين الثاني)، اصدر مجلس الدولة أمر فصلهم عن المؤتمر الوطني؛ بسبب تغييرهم دون إجازة رسمية، في حين أعلن مندوبو الرابطة الوطنية على أنهم هم من انسحبوا من المؤتمر قبل فصلهم (Han, 2000) . سواء استقالوا أو فصلوا أو تغيّبوا، من الواضح أدرك ممثلي الرابطة أن وجودهم لم يجدي نفعاً في طريق التغيير السياسي في ظل هيمنة مجلس الدولة على معظم مفاصل الدولة .

وبالرغم من غيابهم عن المؤتمر، إلا أن اجتماعاته قد استمرت لغاية آذار 1996، واتفقوا من خلالها على بعض

سفره، وتوفي في مستشفى سيتوي، لأنه مسلم) HRWA, (1996) . وهذا دليل واضح على إن الحقد ضد مسلمي أراكان (وان امتلكوا حقوق المواطنة)، كان مغروساً في أعماق البوذيين البورميين .

وبما إن حرية التنقل والسفر كانت شبه مستحيلة على الروهينغيين براءً، توجه بعضهم للهروب بحراً، وهو الطريق الذي فتح باباً آخر لتعذيبهم وقتلهم، فاستغله السماسرة مادياً، وجازفوا برحلات بحرية بهم مخوفة بالمخاطر لكل من بنغلادش وتايلاند وماليزيا، وكثيراً ما كانت سلطات هذه الدول تُلقي القبض على الكثير منهم، في حين يبقى الناجين منهم يعملون بصورة غير قانونية، وبعض الرحلات كانت بضاعة مناسبة لتجار البشر، وقد شهدت بعض الرحلات إغراق الروهينغيين بصورة عمدية في أعماق البحار (HRW, 2012) .

وتنتيجة لما ذُكر من مآسي، ترحم الروهينغيون على أوضاعها خلال (1991 – 1992)، فالقوانين والضرائب والرسوم والغرامات والإتاوات والتبرعات التي فرضت عليهم بعد العودة من بنغلادش قد أثقلت كاهلهم، وأوقفت عجلة حياتهم، فكل شيء متدهور وسيء، فالأرواح والأراضي والممتلكات والحريات قد صودرت، ولا يوجد شيء ممكن ان يواجهون فيه مصاعب الحياة، فاستراتيجية البقاء على قيد الحياة قصيرة الأجل، بالرغم من دعم المفوضية العليا وبعض المنظمات الدولية غير الحكومية لهم، فالحكومة البورمية تعمل على استعبادهم من خلال السيطرة عليهم سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وعلى كل مجال في الحياة يهدف لطردهم من أراكان نهائياً (IFHRL, 2000)، الأمر ترك ردة فعل لدى بعض منظمات الروهينغا المسلحة التي حرصت على توحيد عملها وتصعيد كفاحها ضد الحكومة البورمية، فاندجمت منظمة تضامن الروهينغا مع جبهة أراكان روهينغا الإسلامية في كانون الثاني 1996 في تنظيم واحد عُرف باسم " تحالف الروهينغا الوطني " (The Rohingya National Alliance)، لمواجهة جرائم الحكومة البورمية (HRWA, 1996) . وان لم تكن من دعاة الحرب وحمل السلاح، إلا

دخل فيه أُل (23,000) لاجئ إلى ميانمار، عاكستهم مجموعة أخرى مكونة من (5000) شخص بالاتجاه الثاني متوجهة لبنغلادش، هربًا من بطش السلطات البورمية (IFHRL, 2000). وبهذا الدخول، انتهت المرحلة الثانية من عملية إعادة اللاجئين بإيعاز أممي، وفتحت صفحة جديدة من معاناة الروهينغا في بنغلادش .

الخاتمة

توصلت الخاتمة إلى حزمة من الاستنتاجات أهمها :-

1- كانت الروهينغا ضحية للنظام العسكري الحاكم والمدعوم من الرهبان البوذيين، الذين كانوا يشحنون الشعب دينيًا، لغرس الحقد الديني في وجدانهم، وبسبب سوء معاملتهم اضطروا إلى اللجوء إلى بنغلادش .

2- عانى الروهينغيون من ظروف إنسانية صعبة في مخيمات اللاجئين في بنغلادش .

3- لم يكن موقف بنغلادش بالموقف الإنساني - الإسلامي اللازم انتهاجه تجاه اللاجئين بصورة عامة وليس فقط الروهينغيين، فاللاجئ بصورة عامة يبحث عن الأمن والأمان لأنها افتقدتها في موطنه بسبب ظروف صعبة، فلا يجب ان يتعامل معه بخشونة وقسوة مثلما فعلت بنغلادش مع الروهينغيين في المخيمات، الذين أجبرتهم على العودة إلى ميانمار في ظل ظروف إنسانية صعبة، وعلى أساس ذلك، تتحمل بنغلادش مسؤولية مضاعفة بصفتها دولة مقصودة للجوء، وبصفتها دولة إسلامية احتضنت لاجئين مسلمين وهي دولة إسلامية، كان عليها من المفترض ان توفر لهم كل المساعدات الضرورية خلال مدة لجوئهم، وان لا تتدمر من وجودهم، وتدفعهم نحو النظام العسكري الحاكم في ميانمار ليكونوا ضحية له .

4- لم يكن دور المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بأفضل حال، فمن المؤمل منها كان عليها ان تكون هي من تفرض سياستها على الحكومتين البورمية والبنغلادشية، لا العكس، بل كانت متهمه بالمشاركة في اضطهاد

المبادئ التوجيهية لمسودة الدستور، ومنها أنه يجب ان يسمح الدستور الجديد بالحضور الدائم للجيش في الجمعية التشريعية وبعض المؤسسات التنفيذية للحكومة، وحجز (25 %) من مقاعد مجلسي البرلمان (مجلس الشعب واللوردات) لضباط الجيش، فحصتهم (110) مقاعد في مجلس الشعب المكون من (440) مقعدا، و (56) مقعد في مجلس اللوردات المؤلف من (224) مقعدا، أضف إلى ذلك، يجب أن تتوفر في رئيس الدولة المقبل الخبرة العسكرية اللازمة، وحجز مرتكزات الأمن الرئيسية الثلاثة (وزارة الدفاع والداخلية وامن مناطق الحدود) لضباط عسكريين (ICG, 2000)، وهذه الإملاءات، كشفت عن السيطرة شبه المطلقة للعسكريين على قرارات المؤتمر الوطني، والذين يريدون صياغة دستور تكون البصمة العسكرية فيه هي البارزة (Han, 2000) . وبالفعل إن العسكريين من خلال هذه الإجراءات، يكونوا قد أخذوا حصتهم قبل خوض غمار أي انتخابات، وحجزوا مناصبهم قبل تشكيل الحكومات، وهذا ما كانوا يريدون تحقيقه من المؤتمر الوطني .

ومع وصول اجتماعات المؤتمر الوطني إلى ذروتها، أكدت المفوضية العليا أن المرحلة الثانية من عودة اللاجئين الذين دخلوا ميانمار منذ تفعيل مذكرة التفاهم (في عام 1993) ولغاية تشرين الأول 1995، قد سجلت دخول (200,000) لاجئ، ووصل في مطلع عام 1996 (200) لاجئ، واستمرت عودتهم لأراكان، لكنها سارت بوتيرة بطيئة، بعد إعلان الحكومة البورمية عن عدم استقبالها لأكثر من (200,000) لاجئ (HRWA, 1996)، إلا أنها وافقت بعد ذلك على استقبال أعداد أخرى، حتى بلغ مجموع الداخلين لأراكان (229,877) لاجئا (Alam, 1999)، ثم تباطأت عودتهم في عام 1996، فقد عبر حوالي (23,000) لاجئ إلى ميانمار طوال العام، وسبب ذلك يعود لرفض اللاجئين العودة لوطنهم، بعد وصول معلومات عن الانتهاكات المستمرة بحق الروهينغيين، وبعد أن يؤسست المفوضية في إقناعهم، قررت تعليق إعادة من تبقى منهم حتى آذار 1997، ومن الجدير ذكره، انه في الوقت الذي

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: - الوثائق المنشورة .

- **تقارير ومنشورات الأمم المتحدة (باللغة العربية) :-**
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اللاجئون والمهاجرون " أسئلة شائعة "، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 15 آذار 2016، ص 1-4 .
- منظمة العمل الدولية، قاموس مصطلحات الهجرة المخصص للإعلام في الشرق الأوسط، منظمة الأمم المتحدة، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، 20 كانون الثاني 2017 .

- **تقارير منظمة حقوق الإنسان (باللغة الإنجليزية):-**
Human Rights Watch / Asia (September 1996) , Burma : The Rohingya Muslims Ending a Cycle of Exodus?, Human Rights Watch, Vol. 8, No. 9 (C), Pp. 12 – 35 .
Human Rights Watch, (2012), The Government Could have Stopped This : Sectarian Violence and Ensuing Abuses in Burma's Arakan State, Published by Human Rights Watch, United States of America, Pp.15 – 17 .
Human Rights Watch, (May 2000), Burma / Bangladesh : Burmese Refugees in Bangladesh (Still no Durable Solution) , Vol. 12, No.3, Pp. 5 – 10 .

- تقارير اللجنة الدولية للحقوقيين :-

- International Commission of Jurists, (1992), Refugees from Myanmar : A Study by The International Commission of Jurists, Geneva, Pp. 2 – 5 .

- تقارير الاتحاد الدولي لرابطات حقوق الإنسان :-

- International Federation of Human Rights Leagues, (2000), Burma :Repression, Discrimination and Ethnic Cleansing in Arakan, Report Special Issue The Newsletter of The Fidh (International Mission of Inquiry), Paris, Pp. 7 – 44 .

الروهينغيين، لأنها وعدتهم بالحماية اللازمة ثم تنصلت عنها بعد أن عادوا إلى وطنهم ميانمار .

5- مارس النظام العسكري البورمي أبشع الطرق والأساليب ضد الروهينغيين، فاسقط عنهم حق المواطنة، الذي سقطت معه معظم حقوقهم في وطنهم ميانمار، وصار يتعامل معهم بصفتهم أجناب وليس مواطنين، فلم يترك لهم أي حقوق، وفرض عليهم الضرائب التعسفية .

6- اتكأ النظام العسكري الحاكم على الدين (البوذية) لكسب الشرعية من معظم أبناء الشعب البورمي البوذي، بعد إن كان يجرم بحق الروهينغا بحجة الدفاع عن البوذية من التمدد الإسلامي المحتمل، فاستخدم البوذية وسيلة للتغطية على جرائمه ولكسب ود معظم البورميين، وإلراهاب خصومه السياسيين، وخاصة الرابطة الوطنية من اجل الديمقراطية .

7- غياب التنظيم العسكري الروهينغي الفعال، لمواجهة السياسة المتطرفة من النظام العسكري الحاكم، فلا توجد منظمة ثورية روهينغية مسلحة قادرة على الدفاع عن حقوق الروهينغيين، وان وجدت فكان دورها سلبى وعكسي عليهم، لأن معظم هجماتها كانت متفرقة وقليلة، ولم تكن على نطاق واسع وقادر على زعزعة القوات العسكرية المتمركزة في ولاية أراكان (معظم سكانها من الروهينغا)، بل استخدمت بعض هذه الهجمات كذريعة لاضطهاد الروهينغيين وقتلهم، بحجة تهديدهم لأمن المنطقة (أراكان) واستقرارها .

8- غياب الشخصية القيادية التي تستطيع إن تحتوي جميع أبناء الروهينغا، والتحرك بقوة لإنهاء قضيتهم برمتها، فالتشطي كان موجودا بينهم، وهو ما ساعد النظام الحاكم في السيطرة عليهم وبسهولة .

9- غياب دور العالم الإسلامي عن دعم اللاجئين الروهينغيين، والتدخل بقوة لحسم مشكلتهم، بل وقفت معظم الدول الإسلامية موقف المتفرج عليهم، ولا يُذكر إلا بعض المواقف الخجولة لماليزيا واندونيسيا التي تتدخل في بعض الأحيان دون تأثير واضح وحاسم لمشكلة اللاجئين .

- Burma / Myanmar 1921 – 2010, Working Paper No. 14, University Passau, Passau and Hamburg (Germany), p. 96 .
- Initiatives, W. (October 2015) . Rohingya Briefing Report, Warzone Initiatives, p. 3 .
- Mohajan, H. (January 2018) . History of Rakhine State and The Origin of The Rohingya Muslims, Munich Personal RePEc Archive (MPRA), Paper No. 88186, Chittagong (Bangladesh), Pp. 7 – 8 .
- Lowenstein, A. (October 2015) . Persecution of The Rohingya Muslims : Is Genocide Occurring in Myanmar's Rakhine State?, (A Legal Analysis), International Human Rights Clinic, Yale Law School for Fortify Rights, Pp. 5 – 6 .
- Martin, M. and Other's. (2017) . The Rohingya Crises in Bangladesh and Burma, Congressional Research Service, CRS Report Prepared for Members and Committees of Congress, USA, Pp.3 – 5 .
- Leider, J. (2018) . Rohingya : The History of a Muslim Identity in Myanmar, Oxford Research Encyclopedia of Asian History, Online Publication, Pp. 7 – 10 .
- Nemoto, K. (N.D) . The Rohingya Issue : A Thorny Obstacle Between Burma (Myanmar) and Bangladesh, N.P., p. 6 .
- خامساً :- التقارير المنشورة باللغة العربية :-
فؤاد قازان، الهجرة القسرية واللجوء والنزوح سمة القرن الواحد والعشرين، ترجمة : جاك أي رميا، دائرة التواصل والعلاقات العامة، مجلس كنانس الشرق الأوسط، أيلول 2019، ص1
- سادساً / الدوريات الأجنبية :-
- Guyon, R. (1992) . Violent Repression in Burma : Human Rights and The Global Response, Pacific Basin Law Journal, Vol. 10 (2), p. 423 .
- تقارير المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات :-
- International Crisis Group, (December 2000), Burma / Myanmar : Haw Strong is The Military Regime, ICG Asia Report No. 11, Bangkok / Brussels, Pp.14 – 22 .
- ثانياً / الكتب الوثائقية :-
- Khin Kyaw Han (ed.), (2000), Democratic Voice Burma (Documentation), Yenangaung (Burma), Pp. 263 – 268 .
- ثالثاً / الرسائل والاطاريح :-
- Mohammad Tarequl Islam, (2018), The Stateless Rohingya : Victims of Burma's Identity Politics and Priority for R2P, Unpublished Thesis of Master of Security and Development, University of Bradford, Pp. 22 – 31 .
- رابعاً / الكتب الأجنبية :-
- Alam, M. (1999). A Short Historical Background of Arakan, Arakan Historical Society, Chittagong (Bangladesh), Pp. 27 – 28 .
- Myoe, M. (August 2007) . A Historical Overview of Political Transition in Myanmar Since 1988, Working Paper Series No. 95, Asia Research Institute, National University of Singapore, Singapore, Pp. 19 – 20 .
- Liow, j. (2015) . Dictionary of The Modern Politics of Southeast Asia, 4th Edition, Published by Routledge (Taylor & Francis Group), London and New York, p. 369 .
- Lindblom, A., and Other's (2015) . Persecution of The Rohingya Muslims : Is Genocide Occurring in Myanmar's Rakhine State? (A Legal Analysis), James Silk and Other's (eds.), Published by Allard K. Lowenstein International (Human Rights Clinic, Yale Law School for Fortify Rights), USA, Pp. 10 – 17 .
- Blum, F., and Other's (eds.). (2010) . In The Own Voice " Democracy " as Perceived in

- Vol. 14, Issue 2, (Article 4), Boston College Law School, Pp. 310 – 331 .
- Yusuf, I. (2018) . Three Faces of The Rohingya Crisis : Religious Nationalism, Asian Islamophobia, and Delegitimizing Citizenship, Indonesia Journal for Islamic Studies, Vol. 25, No. 3, Pp. 512 – 522 .
- Storai, Y. (2018) . Systematic Ethnic Cleansing : The Case Study of Rohingya, Arts and Social Sciences Journal, Vol. 9, Issue 4, p. 4 .
- Ragland, T. (1994) . Burma's Rohingyas in Crisis : Protection of Humanitarian Refugees Under International Law, Boston College Third World Law Journal,

THE ROHINGYA REFUGEE PROBLEM AND THE INTERNATIONAL ROLE DURING IT (1991-1997)

MAHER CHASIB HATEM AL-FAHAD
College of Imam Kadhum-Baghdad-Iraq

ABSTRACT

This study is concerned with the topic (The Rohingya refugee problem and the international role during it 1991-1997). During this period, approximately (250,000 - 268,000) Rohingya refugees fled to Bangladesh, due to the Burmese policy of oppression and abuse towards this minority, and this problem was divided into Two phases, the first began during (1991 - 1992), and it was in the form of human waves fleeing from Arakan Burmese to Bangladesh, and the Bangladeshi government welcomed them with welcome, but due to their increasing numbers with the weak capabilities of Bangladesh, the problem began to appear on the horizon, and Myanmar (Burma) suffered from it.) And Bangladesh and the Rohingya themselves, as Burma did not welcome them, Bangladesh suffers from their presence, and the Rohingya are the ones who suffer, and after the Bangladeshi appeal, the United Nations moved through the High Commissioner for Refugees and mediated between the two governments, and succeeded in reaching an agreement (the Safety and Voluntary Return Agreement) on 28 April 1992, but it stopped with the arrival of the first meal of refugees to their country, due to a misunderstanding between the Myanmar government and UNHCR. After negotiations between Myanmar, Bangladesh and the UNHCR, the safety agreement was activated again, and the second phase began on February 1, 1993, and most of them returned during (1993-1995), and 1996 recorded a significant slowdown in the return of refugees, who received news of the misdeeds of the Myanmar government towards their returnees. They suffered from the scourges and crimes committed against them, and despite the UNHCR's encouragement and forcing the Bangladeshi refugees to return, they refused that order, preferring to stay in refugee camps in Bangladesh, which were not appropriate, and after that, the UNHCR announced the suspension of the return of refugees to Myanmar until March. 1997, with this, the second phase of the repatriation process ended .

KEY WORDS: - Rohingya, Burma, Bangladesh, the United Nations High Commissioner for Refugees